

**استعمال نظرية الإشارة في تفسير العلاقة بين الإفصاح البيئي
وتحقيق المزايا التنافسية**
(دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية)

**Use of Signal Detection Theory to Explain the Relationship between Environmental
Disclosures and achievement of the competitive advantages**
(Analytical study of a sample of industrial companies listed on Amman Stock Exchange)

أ.م.د. عباس نوار كحيط الموسوي **أ.م.د. لقمان محمد ايوب الدباغ**
تدريسي/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط تدريسي/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل
م.م. جميلة حمران نامس الجبوري¹
تدريسية / الجامعة التقنية الشمالية / المعهد التقني نينوى

المستخلص

يَسْتَمْدُ البحثُ أهميته من أهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها وعدم الاضرار بها من خلال النشاطات المتنوعة للوحدات الاقتصادية، فضلاً عن أهمية الإفصاح البيئي في تقاريرها المالية، إذ يعد الإفصاح البيئي من التوجهات الحديثة في اعداد وتقديم التقارير المالية واصبح يجذب اهتمام مستخدمي تلك التقارير سواء أكانوا مستثمرين أم زبائن أو جهات أخرى كأن تكون حكومية أو منظمات بيئية، وانعكاس ذلك في النجاح المستقبلي لها وتعزيز قدرتها على مواكبة بيئتها التنافسية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. إذ تتمثل مشكلة البحث في إغفال الوحدات الاقتصادية لأهمية الإفصاح البيئي في تقاريرها المالية وعلاقته بتحقيق المزايا التنافسية لها، الامر الذي ينعكس على قرارات المستثمرين وبالأخص المستثمرين أصدقاء البيئة وعلى تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للوحدات الاقتصادية وإقبالهم على الاستثمار في أسهم تلك الوحدات، عليه فإن هدف البحث ينصب أساساً على تحديد مدى تأثير الإفصاح البيئي وفقاً لنظرية الإشارة على تحقيق المزايا التنافسية للوحدات الاقتصادية، وهو بذلك يفترض فرضية أساسية واحدة مفادها: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ومستوى إفصاحها البيئي"، ولغرض اختبار الفرضية الأساس للبحث تم اعتماد دراسة عملية للتقارير المالية المنشورة لعينة مؤلفة من (28) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للمدة من 2009 - 2013، وقد خلّص البحث إلى مجموعة استنتاجات أهمها: إنّ هناك تأثير واضح ومباشر لمتغيرات الإفصاح البيئي عند المستوى الاستراتيجي والتنظيمي للشركات الصناعية عينة البحث أثر بشكل إيجابي على نسبة مؤشر الحصة السوقية، فقد كان متغير الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية هو المتغير المؤثر. كما وجد هناك تأثير واضح وكبير لمتغيرات الإفصاح البيئي عند مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية على مؤشر الحصة السوقية والمتغيرات المستقلة المؤثرة هي (التأثيرات البيئية للعمليات، ونسبة التأثيرات لكل العمليات، وزيادة نسبة المنتجات، والمقاييس الفنية للمنتج، ومقاييس استعمال المنتج، وتدوير المخلفات، وتطوير الكفاءة التشغيلية، وتحديد الإدارة البيئية، وتحديد حجم الشكاوي من الزبائن)، وقد تمّ وضع التوصيات المناسبة في ضوء الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها.

Abstract

Importance of research depends on environment importance through necessary to keep it and doesn't cause any environmental damages by exercise various activities of economic units, as well as the importance of environmental disclosure in their financial reports, so the environmental disclosure considers one of the modern orientations to prepare the financial reports and it attracts attention of users of these reports whether investors, customers or other parties such as government organizations or environmental organization, and its reflection on the future success and enhancing its ability to keep up with the competitive environment and achieve its strategic goals. **Problem of research involves ignore the economic units to importance of environmental disclosure in their financial reports, and its relation to achieve the competitive advantages that's effect on decisions of investors specially investors of environment friends, and so its effect on investors' estimation of market value of**

¹ البحث جزء مستل من اطروحة الدكتوراه للباحث.

economic units, and their attention to invest in shares of these units. The research aims to determine impact of environmental disclosure according to signal detection theory to achieve the competitive advantages of economic units which it depends on one basic hypothesis that shows "there is no relationship of statistical significance between the competitive advantages for industrial companies listed on Amman Stock Exchange, and its levels of environmental disclosure". The research depends on practical study of published financial reports which consist of (28) samples that used to test hypothesis of study. The samples of study consist of industrial companies listed on Amman Stock exchange between 2009-2013 years ago. The research reveals many important conclusions were one of them; there is intelligible and direct impact for variables of environmental disclosure at the strategic and organizational level of industrial companies, then research sample has impacted positively on indicator ratio of market share, whereas variable of Organizational Structure for the environmental management is effective variable. Also there is intelligible and massive impact for variables of environmental disclosure at level of operational processes, and environmental activities on indicator of market share. It can be summarizes independent variables which all have influence upon in the following terms (environmental influences of process, influences ratio of all processes, increasing products ratio, technical standards of product, standards of using product, Waste recycling, development of operational efficiency, determination of environmental management, and determine the volume of complaints customers). The researcher has been specified appropriate recommendations according to the conclusions that have been reached.

المقدمة ومنهجية البحث

Introduction & Research Methodology

تقف البيئة في الوقت الحاضر في مقدمة اهتمامات الدول والحكومات والشعوب، فقد أنشأت الدول المختلفة وزارات واجهزة عليا للمحافظة على البيئة، كما تشكلت هيئات وجمعيات ومنظمات باسم السلام الاخضر، أو الخضر، أو أصدقاء البيئة، أو أصدقاء الارض، وقامت بنشاطات وفعاليات مهمة لتسليط الضوء على هذا الموضوع المهم، وأهتمت الجامعات ومراكز البحث العلمي أيضاً بهذا الموضوع بمختلف جوانبه العلمية والطبية والاجتماعية الثقافية، كما اهتمت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة التي أنشأت برنامجاً خاصاً لحماية البيئة ويعد تلوث البيئة من أهم المشكلات التي تواجه العالم هذا اليوم نظراً لأثره على المجتمع والطبيعة. إذ أن الاهتمام الحالي بالمحافظة على البيئة وتجنب مسببات التلوث وإعادة صيانة وترميم البيئة أصبح ذا أهمية كبيرة لمختلف فئات المجتمع، وبات التوجه نحو حماية البيئة ومحاولة منع التدهور البيئي الناجم عن التلوث محط اهتمام المجتمعات وذلك عن طريق نشر الوعي البيئي بين كافة شرائحه إذ أصبحت مسؤولية اجتماعية وجزءاً من أخلاقيات الأعمال. ولم تكن المحاسبة بمنأى عن هذه المشكلة طالما أن من واجبها تحليل البيانات وتقديم المعلومات ووضع نظم للتقارير وخطط عمل للوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الالتزام بها هذا من جانب، ومن جانب اخر ظهر الإفصاح البيئي ليعد مؤشراً هاماً، فهو يوضح ما إذا كانت الوحدات الاقتصادية الصناعية الملوثة مدركة للقضايا البيئية التي قد تؤثر في وجودها وتحقيقها للمزايا التنافسية من جهة، ويمثل لمستعملي التقارير المالية مقياساً للوقوف على الأحداث البيئية وجهود تلك الوحدات الاقتصادية نحو إدارة البيئة والآثار المالية المترتبة عليها من جهة أخرى. وتأثير الإفصاح البيئي في ترشيد القرارات وتعظيم الاستفادة من التقارير المالية للوحدات الصناعية، هذا إلى جانب اهتمام الهيئات والمنظمات المحاسبية بإصدار معايير ونشرات خاصة بالأمور البيئية التي أضفت المصادقية على المعلومات البيئية والتي يجب أن تفصح عنها الوحدات الاقتصادية.

إن توفير معلومات كافية لأصحاب المصالح والمساهمين تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، من جهة أخرى، ولضمان توفير تلك المعلومات، لا بد من التوسع في قاعدة الإفصاح وعدم تحديدها فقط بالمتطلبات القانونية. بل يجب تبني الإفصاح الطوعي عن المعلومات الملزمة للاحتياجات المتعددة للأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية، إذ يُعد الإفصاح البيئي من أهم الأهداف التي تسعى إليها، عليه ومن هذا المنطلق جاءت فكرة البحث لتسليط الضوء على تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي وتحقيق المزايا التنافسية للوحدات الاقتصادية في ضوء نظرية الإشارة، ومما تقدم، يُمكن استعراض منهجية البحث وفقاً للآتي:

أولاً: مشكلة البحث: Research Problem

كما هو معروف أنَّ المشكلات البيئية الناتجة عن ممارسة الوحدات الاقتصادية لأنشطتها، ولا سيما الصناعية منها، والآثار السلبية الناتجة عن التلوث الذي تسببه تلك الوحدات بمختلف إشكاله (مثل تلوث الهواء، والماء، والتربة، وغيرها)، ومحاولة الحد من مسببات التلوث ووضع البرامج والحلول لتحسين البيئة، أخذت اهتمام كبير من الباحثين والمنظمات في مجال البيئة والمحاسبة، وقد تركزت تلك الاهتمامات بشكل واضح من حيث مساهمة المحاسبة من خلال قيامها بالإفصاح عن الأداء البيئي وتوفير المعلومات التي تساعد متخذي القرار في ترشيد قراراتهم المختلفة بشكل عام والبيئة بشكل خاص وفي مساعدة الأجهزة البيئية من الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية ومدى التزامها بالمعايير البيئية المحددة. **عليه، تتمثل مشكلة البحث في إغفال الوحدات الاقتصادية لأهمية الإفصاح البيئي في تقاريرها المالية وعلاقته بتحقيق المزايا التنافسية لها، الأمر الذي ينعكس على قرارات المستثمرين ولاسيما المستثمرين أصدقاء البيئة وعلى تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للوحدات الاقتصادية وإقبالهم على الاستثمار في أسهم تلك الوحدات.** وانطلاقاً مما سبق في مشكلة البحث، فإنَّ ثمة تساؤلات يتم السعي للإجابة عنها من خلال هذا البحث، وهي كالآتي:

1. ما المقصود بنظرية الإشارة وما علاقتها بالإفصاح البيئي في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية؟
2. هل يؤثر الإفصاح البيئي في تحقيق المزايا التنافسية للوحدات الاقتصادية؟
3. ما علاقة الإفصاح البيئي وفقاً لنظرية الإشارة في تحقيق المزايا التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؟

ثانياً: أهمية البحث: Research Importance

يَسْتَمَدُّ البحثُ أهميته من أهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها وعدم الإضرار بها من خلال النشاطات المتنوعة للوحدات الاقتصادية، فضلاً عن أهمية الإفصاح البيئي في تقاريرها المالية، إذ يعد الإفصاح البيئي من التوجهات الحديثة في اعداد وتقديم التقارير المالية وأصبح يجذب اهتمام مستخدمي تلك التقارير سواء أكانوا مستثمرين، أو زبائن، أو جهات أخرى كأن تكون حكومية أو منظمات بيئية وانعكاس ذلك في النجاح المستقبلي لها وتعزيز قدرتها على مواكبة بيئتها التنافسية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، كما يستمد البحث أهميته من حاجة البيئة الاقتصادية العربية بشكل عام إلى إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال الحيوي والحديث سواء أكانت على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي لما له من تأثير كبير في تفعيل حركة البحث العلمي في هذا المجال وتبسيط الاضواء عليه.

ثالثاً: أهداف البحث: Research Objectives

في ضوء مشكلة البحث وأهميته، فإنَّ هدف البحث ينصبُّ أساساً على تحديد مدى تأثير الإفصاح البيئي في التقارير والكشوفات المالية للوحدات الاقتصادية وفقاً لنظرية الإشارة على تحقيق المزايا التنافسية للوحدات الاقتصادية، فضلاً عن السعي إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. دراسة وتحليل فكرة ومفهوم نظرية الإشارة وعلاقتها بالإفصاح البيئي في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية.
2. دراسة وتحليل تأثير الإفصاح البيئي في تحقيق المزايا التنافسية للوحدات الاقتصادية.
3. دراسة وتحليل علاقة الإفصاح البيئي على وفق نظرية الإشارة في تحقيق المزايا التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

رابعاً: فرضية البحث: Research Hypotheses

يستندُ البحث في معالجة مشكلته واتساقاً مع أهدافه على فرضية أساسية مفادها الآتي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ومستوى إفصاحها البيئي".

ويتفرع من هذه الفرضية الأساسية الفرضيات الفرعية الآتية:

- أ- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وإفصاحها البيئي على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي".
- ب- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وإفصاحها البيئي على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية".
- ت- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وإفصاحها البيئي على مستوى تأثير مخرجاتها على البيئة".

خامساً: منهج البحث: Research Method

- في إطار محاولة تحقيق أهداف البحث وإثبات مدى صدق فرضياته فإنه تمّ اعتماد منهجين:
1. **المنهج الوصفي:** لمراجعة الأدبيات التي تناولت مواضيع وفقرات البحث لغرض التوصل إلى تحليلات واستنتاجات نظرية بخصوصها.
 2. **المنهج التحليلي:** لدراسة ومعالجة البيانات التي سيتم الحصول عليها في الدراسة الميدانية من الشركات عينة البحث للتوصل إلى النتائج المرجوة من البحث.

سادساً: حدود البحث: Research Borders

1. **الحدود المكانية:** جرى البحث في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.
2. **الحدود الزمانية:** اعتمد البحث معلومات التقارير المالية السنوية للشركات المختارة للمدة 2009 – 2013م.

سابعاً: مجتمع البحث وعينته: The Research population and appointed

تمثل مجتمع البحث بالشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفيه مشكلة البحث وهو الأساس الذي تركز عليه الدراسة الميدانية تمهيداً لاختيار العينة من خلال المعرفة الدقيقة بحجم هذا المجتمع وصفاته ومميزاته وخصائصه، وقد وقع اختيار هذا البحث على مجموعة من الشركات الصناعية المدرجة بسوق عمان، ولغرض التعبير عن مضامين مشكلة الدراسة، وسعيًا لتحقيق أهدافها فقد تم اختيار (28) شركة صناعية، ولعل أبرز مسوغات هذا الاختيار هو إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالعينة بشكل كامل ولكامل المدة الزمنية المختارة من خلال شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) لتعذر الحصول عليها عن طريق الاتصال المباشر بأطراف العينة.

ثامناً: متغيرات البحث: research variables

تم اعتماد متغيرين تابعين يمثلان المزايا التنافسية للوحدات الاقتصادية وهما (مؤشر الحصة السوقية، ومؤشر النمو في المبيعات)، أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فتمثلت بعناصر الإفصاح البيئي، إذ سيتم اختبارها على ثلاثة مستويات من مستويات نشاط الوحدات الاقتصادية عينة البحث، وهي:²

- 1- **المستوى الاستراتيجي والتنظيمي** (تكون من تسعة متغيرات).
- 2- **مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية** (تكون من عشرين متغير).
- 3- **مستوى التأثير البيئي الناتج عن مخرجات الوحدة الاقتصادية** (تكون من اثنان وعشرون متغير).

تاسعاً: مصادر جمع البيانات: Data Cumulated Recourses

تم الاعتماد على أكثر من أسلوب لجمع البيانات التي تعد الأساس في إبراز نتائج البحث وعلى النحو الآتي:

1- **الجانب النظري:** تم الاعتماد في تغطية الجانب النظري على إسهامات الكتاب والباحثين التي تم جمعها من المصادر العربية والأجنبية المختلفة تمثلت بالكتب والمجلات والرسائل والاطاريح العلمية والبحوث ذات الصلة بمتغيرات الدراسة وما منشور منها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) المتوفرة والمتاحة من تلك المصادر التي تناولت موضوع البحث.

2- **الجانب العملي:** فيما يتعلق بالجانب العملي فقد تم الاعتماد في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة للبحث على القيام بدراسة وتحليل القوائم والكشوفات والتقارير المالية المنشورة عن الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان الأوراق المالية على مواقعها الإلكترونية ضمن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وذلك عن طريق استعمال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث.

تأسيساً على ما تقدم جاء البحث في أربعة مباحث رئيسية: تناول الأول عرضاً لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث التي أمكن الحصول عليها، في حين تناول المبحث الثاني الجانب النظري من البحث ما يتعلق بنظرية الإشارة وعلاقتها بالإفصاح البيئي وعلاقة الإفصاح البيئي في تحقيق المزايا التنافسية للوحدات الاقتصادية، في حين خُصّص المبحث الثالث للدراسة العملية، أما المبحث الرابع فُخّصص لأهم الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها والتوصيات التي وضعت في ضوءها.

² سيتم التعرف على تفاصيل المتغيرات المستقلة ولكل مستوى من المستويات الثلاثة للوحدة الاقتصادية محل البحث من خلال المبحث الثالث المخصص للدراسة العملية.

المبحث الأول

بحوث ودراسات سابقة Background Researches & Studies

حظي الإفصاح البيئي باهتمام كثير من الباحثين والكتاب في الاختصاصات كافة ومن بينها المحاسبة نظراً لأهمية المشكلات البيئية التي بدأت تلقي بتأثيراتها السلبية على كافة دول العالم، ولقد أخذت تلك الدراسات نواحي عدة، فمنها ما ركز على قياس مدى إفصاح الوحدات الاقتصادية في تقاريرها السنوية عن مساهماتها البيئية، ومنها ما حاول إيجاد العلاقة بين الإفصاح البيئي للوحدات الاقتصادية وبين خصائصها سواء أكان من حيث حجمها أو طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها إلى غير ذلك من تلك الخصائص، في حين ركزت بعض الدراسات على صياغة الإطار النظري للمحاسبة البيئية إلى جانب كثير من الدراسات المختلفة التي تناولت تأثير الإفصاح البيئي على الكثير من المتغيرات منها أسعار الأسهم والربحية والرفع المالي والمنافسة، عليه سيتم تناول بعض البحوث والدراسات السابقة التي امكن الحصول عليها ذات الصلة بموضوع البحث والتي يُعْتَقَد أنَّ لها إضافات في جوانب معينة منه وكالاتي:

أولاً: دراسات سابقة عربية:

1 – دراسة (نصر ، 1996):

"أثر الإفصاح المحاسبي عن أداء الوحدة الاقتصادية في مجال مكافحة تلوث البيئة على سلوك

متخذي قرار الاستثمار في الأسهم"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الإفصاح المحاسبي عن أداء الشركات التي تتداول أسهمها بالبورصة المصرية في مجال مكافحة تلوث البيئة على سلوك متخذي قرار الاستثمار وفي أسهم هذه الشركات، وقد شملت عينة الدراسة خمس شركات تنتمي لقطاعات عدة هي: صناعة الورق، والمقاولات والتشييد، والكيمويات، وصناعة الصلب، والأسمدة. أما أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فهي:

- أ- كلما زاد احتمال مواجهة الشركات لتشريعات تمنع وتحد من التلوث، زاد احتمال مكافحة الشركات للتلوث إن وجد.
- ب- إن الشركات المصرية ذات الحساسية البيئية التي شملتها الدراسة سواء أكانت تتسبب في هذا التلوث أم لا، فإنَّ القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة لهذه الشركات لم يتضمن إفصاحاً مرضياً وإنَّ الإفصاح وصفي وليس كمياً.
- ت- إفصاح الشركات عن أدائها في مجال مكافحة التلوث يؤدي إلى زيادة إدراك متخذي قرار الاستثمار في الأسهم لأهمية المعلومات التي يوفرها هذا الإفصاح.

2 – دراسة (درويش، 2007):

"أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي للشركات الصناعية الأردنية على ترشيد القرارات

وجودة التقارير المالية – مدخل أخلاقي"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي على ترشيد القرارات وجودة التقارير المالية للشركات الصناعية الأردنية كاتجاه أخلاقي، من خلال استطلاع آراء معدي التقارير المالية في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وبعض متخذي القرارات من المستثمرين والبنوك حول أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي على ترشيد القرارات وتعظيم الاستفادة من التقارير المالية. أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فكانت:

- أ- بات اهتمام الشركات بتحقيق الجودة في الأداء البيئي، على غرار الأداء الاقتصادي أمراً لازماً لا اختيارياً، تفرضه الأديان والتشريعات والقوانين المرتبطة بحماية البيئة من ناحية، وتفرضه ظروف المنافسة العالمية ورغبة الشركات في تحقيق مزايا تنافسية، وتحقق رغبات مجتمعاتها في استخدام خامات وإنتاج منتجات صديقة للبيئة من ناحية أخرى.
- ب- يترتب على عدم الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي للشركة وبرامج التحسين والتطوير المستمر في هذا المجال للأطراف المهتمة أثراً سلبياً تنعكس على سمعة الشركة والمركز التنافسي لها في سوق المال، ومن ثم متخذي القرارات، فضلاً عن أنَّ هذا يتعارض مع القواعد المتعارف عليها بشأن الإفصاح عن كل ما له تأثير على قيمة الشركة ومركزها المالي.
- ت- إنَّ غالبية الأنشطة والعمليات المرتبطة بالأداء البيئي للشركة لها جوانب مالية ومحاسبية، تنعكس آثارها بشكل مباشر أو غير مباشر على القوائم والتقارير المالية للشركة، ومن ثم على قرارات الأطراف المهتمة.

3 - دراسة (مقلد, 2008):

"نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى تكوين وتحديد مؤشر للإفصاح البيئي الاختياري واختبار مدى قبول المؤشر من جانب المهتمين بهذا الإفصاح في جمهورية مصر العربية، ويتطلب ذلك استقراء وتحليل أهم جهود المنظمات المهنية والدراسات السابقة في هذا المجال من ناحية. وتحليل الإفصاح البيئي الاختياري المنشور بالتقارير والقوائم المالية لبعض الشركات المقترضة أن لها تأثيراً سلبياً على البيئة والمقيدة بالبورصة المصرية واستقصاء رأى ذوى الاهتمام بهذا المؤشر في جمهورية مصر العربية من ناحية أخرى. أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:

- يعد الإفصاح عن المعلومات البيئية على وفق المتطلبات القانونية وإرشادات المعايير إفصاحاً إلزامياً. وفي حالة الخروج عن الأطر القانونية والمعايير الإرشادية بالتوسع في الإفصاح، فإنه يُعد إفصاحاً اختياريًا تحدده عدة عوامل.
- تبين أن موقع المعلومة البيئية يحدد حسب طبيعتها، فإذا كانت معلومة مالية وأمكن قياسها بطريقة معقولة وإن الأحداث تشير إلى إمكانية تحققها، فإنها تدرج بصلب القوائم المالية. أما إذا كانت المعلومة كمية أو وصفية، فإما أن تدرج كملحوظة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية أو بنقير مجلس الإدارة الموجه للمساهمين.
- يجنب الإفصاح البيئي الاختياري الشركات ضغط المجتمع ولا سيما إذا كان مجتمعاً واعياً بيئياً، كما يجنبها أيضاً التعرض للمساءلة أمام القوانين والتشريعات البيئية.

4 - دراسة (الدباغ وآخرون, 2012):

"تحليل الإفصاح البيئي للشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي"

هدفت هذه الدراسة إلى القيام بإجراء استقصاء لمستويات الإفصاح البيئي للشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب إيجاد العلاقة بين تلك المستويات وخصائص تلك الشركات، لقد شملت عينة البحث 42 شركة صناعية من دول المجلس تم اختيارها عشوائياً لضمان حيادية ودقة النتائج، أما أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فهي:

- تُعد الدراسات والبحوث في مجال الإفصاح البيئي في الدول العربية بشكل عام وفي دول الخليج العربي بشكل خاص قليلة ولا تتسجم مع أهمية التحديات والمشكلات البيئية التي تعيشها دول الخليج العربي والعالم بصورة عامة.
- هناك عدم وضوح في العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وخصائص الشركات على المستوى الدولي والتي ربما تعزى لاختلاف المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين بلدان العالم.
- تعد مستويات الإفصاح البيئي في دول مجلس التعاون الخليجي ضعيفة جداً ولم تتجاوز نسبة 19% كما تراوحت نسب الإفصاح البيئي في الشركات عينة البحث بين 0-46%.

ثانياً: الدراسات الاجنبية:

1 - دراسة (Solomon & Lewies, 2002):

"Incentives and Disincentives for corporate Environmental disclosure"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب إفصاح الشركات البريطانية عن المعلومات البيئية، وتعرضها للمخاطر المختلفة، على الرغم من أن الإفصاح البيئي اختياريًا. ولتحقيق ذلك شملت عينة الدراسة الحصول على آراء كلا من معدي ومستخدمي معلومات الإفصاح البيئي، بشأن درجة موافقتهم على مفردات قائمة من الدوافع والمعوقات المحتملة للإفصاح البيئي، وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي:

- هناك اتفاق على الدوافع للإفصاح عن المعلومات البيئية مثل الإذعان للنظم والقوانين، وقبول التغيرات في أخلاق وثقافة المجتمع، وتلبية الطلب على المعلومات البيئية، وغيرها.
- إن الزيادة الملحوظة في الإفصاح البيئي خلال الفترة الأخيرة في بريطانيا لم ترق إلى المستوى المطلوب، وإن هذا النوع من الإفصاح يعاني عدداً من حالات عدم الملاءمة، ولا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2 - دراسة (Stanwik & Sarah, 2006):

"Corporate Environmental Disclosures: A Longitudinal Study of Japanese Firms"

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء اختبار ممارسات الإفصاح البيئي الحالية للشركات اليابانية بالتقارير السنوية على وفق التحليل المقارن لتحديد الشركات ذات الاستجابة البيئية، وقد شملت عينة الدراسة (30) شركة يابانية من عدة صناعات

متنوعة مملوكة للعامة، وتنتمي تلك الشركات إلى (13) قطاع مختلف وتم تصنيف الشركات حسب الصناعة التي تنتمي إليها كل شركة إلى ثلاث تصنيفات (صناعة الخدمات، وتجارة السلع الاستهلاكية، والصناعات الثقيلة). أما أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فهي:

- أ- أظهرت النتائج أنَّ كل الشركات اليابانية كان لديها فلسفة أو رسالة بيئية وهي أكثر دراية بأهمية الإفصاح البيئي في تلبية احتياجات الأطراف أصحاب المصلحة.
- ب- إنَّ شركات الصناعات الاستهلاكية لديها أعلى مستوى من الإفصاح عن الشهادات البيئية، الاستراتيجية البيئية والقياسات البيئية.
- ت- هناك مستوى منخفض نسبياً بين الإفصاح البيئي للشركات التي تنتمي إلى الصناعات الثقيلة، ويعود السبب في ذلك إلى أنَّ الشركات اليابانية تُعدُّ أعباء البيئة الطبيعية بمثابة تكلفة لأداء النشاط بدلاً من اعتبارها فرصة لتحسين سمعتها.

3 - دراسة (Lyon & Shimshach, 2011):

"Environmental Disclosure Evidence from Newsweek's Green companies Ranking"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دليل لتصنيف الشركات الخضراء حسب التصنيف الذي أصدرته مجلة نيوزويك لعام 2009 حيث شمل التصنيف (500) شركة أمريكية وهي من أكبر الشركات الأمريكية التي كان لها تأثير معنوي على أداء سوق رأس المال للشركات المصنفة. أما أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فهي:

- أ- إنَّ لصيغة المعلومات البيئية المفصّل عنها تأثيرات مهمة على العوائد غير الطبيعية المتحققة بعد إفصاحها عنها.
- ب- وجدت الدراسة دليلاً قوياً على أنَّ التصنيف الكلي فقط هو الذي كان له تأثير على أسعار الأسهم وأنَّ الأوليات الضمنية بضمنها النقاط التأثيرية البيئية الأوسع لم يكن لها تأثير مباشر ومن الواضح أنَّ استجابة السوق كانت دالة للتسابق النهائي للتصنيف نفسها بدلاً من أن تكون تقييماً للتفاصيل الواقعة ضمن التصنيف.

4 - دراسة (Joshi et al., 2011):

"Determinants of Environmental Disclosures by Indian Industrial Companies in Their Websites : Empirical Study"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية، إذ شملت عينة الدراسة (45) شركة من الشركات الصناعية الهندية المدرجة في بورصة بومباي والبورصات الوطنية الهندية والتي تتميز بأنَّ إنتاجها ومنتجاتها أكثر عرضة للضرر البيئي، أما أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فهي:

- أ- وجود علاقات إيجابية وذات دلالة إحصائية بين التقارير البيئية وحجم الشركة والحساسية البيئية، وإنَّ الشركات الكبرى تكشف عن زيادة في حجم المعلومات البيئية في مواقعها على شبكة الإنترنت.
- ب- نوع الصناعة لديها أيضاً تأثير نحو الإفصاح عن المعلومات البيئية، إذ ظهر أنَّ الشركات الهندية ذات الحساسية البيئية مثل الصناعات الثقيلة الأكثر تلوثاً من المرجح أن تفصح عن المزيد من المعلومات البيئية وحماية البيئة أكثر من غيرها.

5 - دراسة (Aggarwal, 2013):

"Relationship between Environmental Responsibility and Financial Performance of Firm : A Literature Review"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المسؤولية البيئية والأداء المالي للشركة من خلال مراجعة الأدبيات السابقة بهدف إيجاد إجابة على سؤال البحث القائل: هل إنَّ الاخضرار أمراً مربحاً للشركة أم لا؟ وشملت عينة الدراسة القيام بتحليل (18) دراسة من الدراسات السابقة المنسوبة إلى هذا الموضوع تحليلاً نقدياً. أما أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فهي:

- أ- هناك ست عشرة دراسة عدت الأداء البيئي متغيراً مستقلاً، وأظهرت ثمان دراسات علاقات موجبة من أصل الست عشرة دراسة، وثلاث دراسات أظهرت علاقات سالبة، وخمس دراسات قدمت نتائج مزيجه.
- ب- إنَّ استدامة المؤسسة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية من شأنها أن تحسن الأداء المالي الذي دعم هذا الاستنتاج النتائج الموجبة التي توصلت إليها الدراسات عينة البحث التي تضم علاقات جيدة مع الأطراف المعنية وادخارات التكلفة والقدرة على كسب الزبائن والمستثمرين.

ثالثاً: مناقشة الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية:

1. بعد استعراض العديد من البحوث والدراسات المختلفة السابقة التي تم الحصول عليها، يمكن تأشير الملاحظات الآتية:
مع قلة هذه الدراسات إلا أنها أجريت في بلدان أجنبية وعربية مما يدل على افتقار البيئة العراقية لمثل هكذا دراسات، الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال المهم.
2. ركزت هذه الدراسات على جوانب متعددة من موضوع الافصح البيئي وتأثيراته وعلاقاته المختلفة مما يبرر إجراء المزيد من الدراسة والتحليل في هذا الموضوع لأهميته الكبيرة وبالأخص في مجال تحقيق المزايا التنافسية.
3. تنفرد الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تأخذ في مجال البحث الأداء البيئي للشركات الصناعية الملوثة للبيئة ومن خلال بيان مؤشرات الأداء البيئي ومدى تأثير ذلك على المركز التنافسي لتلك الشركات في السوق المالية.
4. دعم الجوانب التي وقفت عندها الدراسات السابقة لأن في ذلك تكاملاً لسلسلة الدراسات السابقة في مجال التخصص.
5. تنفرد الدراسة الحالية بكونها تقوم على تطبيق ما جاء بها من أفكار وموضوعات في الجانب النظري على الواقع التطبيقي الفعلي المتمثل بسوق عمان للأوراق المالية بغرض التوصل إلى النتائج التي تدعم فرضية البحث.
6. تُعد من الدراسات القليلة والنادرة (بحسب اعتقاد الباحث) التي أخذت بنظر الحسبان التأثير المتحقق من تحليل علاقة إفصح الوحدة الاقتصادية عن نشاطاتها البيئية وانعكاس هذا التأثير الناتج على الوضع التنافسي للوحدة الاقتصادية في السوق المالي وحصلتها السوقية ومقدار نموها.

المبحث الثاني

الإطار النظري للبحث Theoretical Background

أولاً: مدخل لمفهوم البيئة والافصح البيئي

يُعد العالم (Henry Thoreau) أول من صاغ البيئة كعلم (Ecologie) في عام (1858)، ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وإبعادها (رزيق، 2007: 96)، أما العالم الألماني المتخصص بعلم الحياة (Ernest Haeckel) عام (1866) فقد وضع كلمة (Ecology) من خلال دمج كلمتين يونانيتين هما (Oikes) المنزل أو المكان و (Logos) الوجود والعلم، وقد ترجمت فيما بعد إلى العربية بعبارة "علم البيئة" وقد عرفها (Haeckel) بأنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه". ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها وطرائق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضاً دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ "الحرارة، والرطوبة، والإشعاعات، وغازات الهواء" والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء (أحمد، 2006: 11). وقد عرفت المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (الأيزو ISO) البيئة بأنها "الأوساط المحيطة بالمنظمة، والتي تشمل الهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية، والنبات والحيوان، والإنسان وتداخلات جميع هذه العناصر، وتمتد الأوساط المحيطة من ضمن المنظمة إلى النظام العالمي"، كما وضع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ (ISAR) تحديداً لمفهوم البيئة بأنها "تضم محيطنا المادي الطبيعي وتشمل الهواء والماء والأرض والنباتات والحيوانات وغيرها من الموارد المتجددة مثل الوقود والمعادن. ويعرف البكري والنوري البيئة بأنها "ذلك المحيط الفيزيائي، والبيولوجي، والكيميائي المتكون من الكائنات الحية والموارد الطبيعية التي تحيط بالإنسان والتي تربط بينهما علاقات متداخلة متكاملة تمثل النظام البيئي الطبيعي العام" (البكري والنوري، 2009: 58).

ويعد الإفصح البيئي من الموضوعات التي باتت تأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام الدولي والباحثين نظراً لتزايد الآثار الناجمة عن التلوث البيئي والاحتباس الحراري والتصحّر التي باتت تؤثر بشكل جوهري على الكائنات الحية إلى جانب تأثيرها على اقتصاديات بلدان العالم وترجع بدايات الإشارة إلى أهمية علاقة الإفصح بالبيئة والمجتمع للعام 1940 من المهتمين بشؤون البيئة، إلا أن تلك الإشارات لم تظهر في الأدبيات المحاسبية إلا خلال العقد السابع من القرن الماضي إذ بدأ الباحثون بتناول المسؤوليات البيئية للوحدة الاقتصادية كأحد الأركان الرئيسية لمسؤولياتها الاجتماعية ومع بدايات العقد التاسع من القرن المنصرم بدأ موضوع الإفصح والتقارير البيئية يأخذ حيزاً واضحاً من اهتمامات الوحدات الاقتصادية والباحثين في الفكر المحاسبي (Gray & Bebbington, 2001: 240). وقد شهد الإفصح البيئي نمواً كبيراً عبر العشرين سنة الماضية والذي شمل الإفصاح الإلزامي والطوعي في كليهما اللذين أعدتهما الوحدات الاقتصادية التي تعنى بالقضايا البيئية والتي تكتسب أهمية وعلى نطاق واسع من المساهمين، ويشير الإفصاح البيئي إلى الإفصاح عن كل ما يتعلق بالبيئة الطبيعية وحماية البيئة واستعمال الموارد. ويلعب الإفصاح البيئي دوراً كبيراً ومهماً في الوحدات الاقتصادية من خلال الفقرات الآتية (Jenkins & Yakoleva, 2006: 273):

أ- تقدير التأثيرات البيئية المتعلقة بنشاطات الوحدة الاقتصادية.

ب- قياس فاعلية البرامج البيئية للوحدة الاقتصادية.

ت- إعداد التقارير عن المسؤولية البيئية للوحدة الاقتصادية.

ث- تحديد أنظمة المعلومات الخارجية والداخلية والتي تسمح بإجراء تقدير شامل عن جميع الموارد والتأثيرات البيئية.

وحظي مفهوم الإفصاح البيئي باهتمام كثير من الباحثين إذ تم تعريفه "بأنه نشر المعلومات التي تعبر عن الأداء البيئي للشركات من خلال الوسائل المختلفة سواء من خلال مطبوعات التقارير المالية والإدارية المنشورة أو من خلال المواقع الالكترونية للشركة أو المؤتمرات والصحف (Neu et al., 1998: 272)، في حين عرف بأنه "مجموعة من بنود المعلومات التي ترتبط بأنشطة وأداء إدارة البيئة بالشركة في الماضي، والحاضر والمستقبل، وإن الإفصاح البيئي للشركات يشتمل على معلومات تخص التداعيات المالية الماضية، والحاضرة، والمستقبلية والمترتبة على قرارات أو ممارسات الإدارة البيئية للوحدة الاقتصادية (Berthelot et al., 2003: 12).

ثانياً: نظرية الإشارة ودورها في تفسير العلاقة بين الإفصاح البيئي وتحقيق المزايا التنافسية

تعد نظرية الإشارة حالة خاصة لعدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية للوحدات الاقتصادية وأطرافها الخارجية أي بين الإدارة والمستثمرين الآخرين (دائنين ومساهمين). على افتراض أن الإدارة هي أعلم من الأطراف الأخرى بنوعية الوحدات الاقتصادية مما يفرض عليها إنتاج وتبليغ المعلومة لفائدتهم هو ما يؤدي إلى نشأة تكاليف ناتجة عن تلك الإشارات المقدمة من طرف الإدارة للغير (العايب، 2011: 55). أما في مجال الأسواق المالية فيقصد بعدم تماثل المعلومات: عدم إلمام أحد أطراف الصفقة بالمعلومات الكافية عن الطرف الآخر في هذه الصفقة ما يمنعه من اتخاذ القرار السليم، ويترتب على ذلك ظهور نوعين من المشكلات التي تُعد من أهم أسباب انخفاض كفاءة الأسواق المالية؛ والمشكلة الأولى تحدث قبل إتمام الصفقة وتسمى مشكلة الاختيار السيئ أو (الاختيار العكسي)³، بينما تحدث الثانية بعد إتمام الصفقة وتسمى مشكلة مخاطر سوء النية أو (الخطر الأخلاقي). ويعد G. Akerloff من أوائل الباحثين في مجال عدم تماثل المعلومات بالنسبة لسوق السيارات المستعملة سنة 1970 لأهميتها وواقعتها وسهولة فهمها (بن ساسي وكماسي، بدون سنة نشر: 637) وتوالت بعد ذلك الدراسات المتعلقة بهذا المجال كدراسة M. Ross سنة 1974 بالنسبة لسوق العمل تطبق حالة عدم تماثل المعلومات على الهيكل المالي للوحدات الاقتصادية من خلال دراسة Ross سنة 1977 (Poincelot, 1997: 86). وتقدم هذه النظرية تفسيراً لدوافع الوحدة الاقتصادية للقيام بالتقرير الطوعي Voluntarily Reporting لأسواق المال بها حتى في حال عدم وجود لوائح تشريعية تلزمها بذلك (مطر: 2010: 128). وتأسست هذه النظرية على أساس وجود معلومات غير كاملة وغير متناظرة بين مختلف الأطراف الاقتصادية الذين تهمهم حياة الوحدة الاقتصادية، إنَّ عدم تناظر المعلومات يولد مشكلتين أساسيتين هما المخاطرة المعنوية والاختيار المضاد، ويؤدي هذا السلوك إلى أعاققة السوق أو حتى إلى إخفاقها ولحل هذه المشكلات وتحسين أداء السوق والوكلاء الاقتصاديين باستعمال إشارات نقل المعلومات، بهدف التقليل والحد من عدم تناظر المعلومات بين الأطراف المتعاقدة، لقد تم استعمال نظرية الإشارة على نطاق واسع في مالية الوحدات الاقتصادية (محمد، 2010: 76-77).

تعد نظرية الإشارة مفيدة في تعريف سلوك سوق رأس المال ولا سيما فيما يتعلق بإفصاح الوحدات الاقتصادية (Watson et al., 2002: 290)، ومن النظريات ذات الصلة بعدم التماثل في المعلومات نظرية الوكالة، ونظرية الإشارة هذا التباين بالمعلومات عندما يكون موجوداً بين الوحدات المفصحة عن المعلومات والمستثمرين والتفاوت في ملكية المعلومات قد يسبب حالة من عدم التكامل في الأسواق ومن المرجح أن تزيد المخاطر المتوقعة وتكلفة رأس المال (Sengupta, 1998: 461); (Healy & Palepu, 1993: 6) ومن أجل تضيق فجوة عدم التماثل في المعلومات تقوم بعض الوحدات الاقتصادية بإرسال إشارة من خلال الإفصاح عن المعلومات بشكل واضح إلى الأطراف ذات العلاقة والتي ستحقق في النهاية مكاسب اقتصادية أكثر فائدة وينعكس على سمعتها أكثر من غيرها من الوحدات التي تفشل في

³ *الاختيار العكسي Adverse Selection: وتسمى الاختيار السلبي أيضاً وهو ما يعني تصرف غير رشيد يولد سوء اختيار سواء من أصحاب الأسهم في اختيارهم لوكلائهم في الإدارة أو المؤسسة في اختيار مورديها مما ينتج عنه عدم الكفاءة في استثمار الموارد المتاحة في تحقيقها لنتائج ايجابية وتعظيم ثروة حملة الأسهم.

*الخطر الأخلاقي Moral Hazard: يتعلق بسلوك الفرد ونيته في إتمام العقد إذ هناك من يطلق عليه الخطر المعنوي وهو المشكل الذي غالبا ما يظهر بعد إبرام العقد إذ يتعلق ببعض التصرفات السلبية للأفراد والتي قد يكون لها تأثيرات، كما أن هذه التصرفات قد لا تكون مراقبة من طرف الوكيل وهو ما يفتح المجال أمام الانتهازية. للمزيد يمكن الرجوع إلى:

بن ساسي، الياس وكماسي، خيرة الصغيرة، البات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات

<http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/>

القيام بذلك (Watson et al., 2002:292; Campbell et al., 2001:67). وكلما كان ارسال الإشارة بشكل أكبر كان مقياساً للتمييز بين الشركات الأعلى والأقل جودة (Celik et al., 2006: 199)، فالوحدة الاقتصادية عالية الجودة لديها حافز أقوى من وحدة اقتصادية أقل جودة للإشارة إلى مواطن القوة لديها وجذب المزيد من المستثمرين. وتُعدّ التكاليف فشلاً للإشارة في حالة القوة التي تتمتع بها لتكون أكبر وحدة ذات جودة عالية من الوحدة الأقل جودة في تحقيق هذا الاستحقاق، إذ أنّ الوحدات الاقتصادية عادة ما تستخدم التقارير السنوية للإفصاح عن مجموعة واسعة من المعلومات بما في ذلك المعلومات التي لا تكون مطلوبة بشكل الزامي ومع ذلك قد تكون بعض الوحدات الاقتصادية مترددة في جعل المعلومات أكثر وضوحاً للجمهور بسبب الطبيعة الاستراتيجية للمعلومات التي قد بدورها قد تضر المزايا التنافسية للوحدة. وفي الوقت نفسه، مخاطر التقاضي الناتجة عن الإفصاح عن المعلومات قد يسبب أيضاً انخفاض مستوى المعلومات ولاسيما فيما يتعلق بالإفصاح البيئي وإنّ التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة كثف من مستوى عدم التماثل في المعلومات بين سوق رأس المال والجهات ذات العلاقة نظراً لوجود حساب محدود من أصول المعرفة في التقارير المالية التقليدية ومقومة بأقل من قيمتها الاقتصادية للوحدات الاقتصادية القائمة على المعرفة وهكذا مما يشير إلى أسواق رأس المال من خلال بيئة يبدو الإفصاح فيها أنّ يكون قراراً لمشكلات عدم تماثل المعلومات البيئية، ولاسيما للوحدات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على البيئة، والإفصاح عن المعلومات البيئية وقد تكون الإشارة على قدرة الوحدات في خلق القيمة المستقبلية، وفي الوقت نفسه تسمح بتقييمها بشكل أكثر دقة، وتقلل من خطر أدركها لإمكانيات المستثمرين وتحسين صورتها والأهم من ذلك تحسين العلاقات مع مختلف الاطراف أصحاب المصلحة (Hasseldine et al., 2005: 235). إنّ إشارة المعلومات سيكون لها جودة عالية عندما تكون غير مكلفة وصعبة التكرار، بعبارة أخرى فإنّ إشارة المعلومات ذات الجودة المنخفضة هي عادة ما ترتبط بإنتاج أرخص من السهل أن يتم إنتاجها وتكرارها، وإشارة المعلومات المنخفضة الجودة تعني جودة منخفضة في تقارير الوحدة وقد تفشل في النهاية بإقناع المستثمرين (Watson et al., 2002: 298). ولتحقيق جودة الإشارة يجب أن يكون محتوى الإشارة (الإفصاح عن المعلومات) ذا مصداقية ويمكن التحقق منها. فإذا كانت الشركة تشير بشكل مطلق أنها هي ذات جودة عالية (بينما هي لا)، وإذا تم اكتشاف التظليل، سيتم اعتبار أي إفصاح لاحقاً غير ذات مصداقية من الاطراف اصحاب المصلحة. ولذلك، فإن جودة الإشارة تعتمد ليس فقط على المعلومات ولكن على نوعيتها أيضاً. وبعبارة أخرى فإن الطريقة التي يشار بها إلى المعلومات واللازمة في تقييم جودة الإشارة للمعلومات باعتماد نهج تحليل المحتوى، ولتقييم جودة إشارة الإفصاح البيئية يتم استعمال نظام التسجيل استناداً إلى معايير النوعية (Beretta, & Bozzolan, 2008:345).

والإشارة في اللغة مصدر الفعل (أشارَ) ⁴، وهو مستعمل في عدّة معاني؛ إذ يقال: «أشارَ الرجلُ يُشيرُ إشارةً: إذا أوماً بيديه. وأشارَ عليه بالرأي، وأشارَ يشيرُ إذا ما وجّه الرأي، وأشارَ النار دفعها وسيبّضح أنّ أوفق المعاني اللغوية بالمعنى الاصطلاحي هو المعنى المأخوذ من الاستعمال الأول للفعل، بمعنى: الإيماء. أما اصطلاحاً فقد عبّر النحويون القدماء عن اسم الإشارة بـ: (الاسم المبهم)، وذكر بعضهم اسم الإشارة في معرض التعريف بهذا الاسم، وأما الاسماء المبهمة، فنحو: هذا وهذه قال سيبويه (ت 180 هـ): «وأما الأسماء المبهمة، فنحو: هذا وهذه http://rafed.net، ويتضح معنى الإشارة في معجم المالية بأنها: (اسم) تعني تحذير أو التلويح بشيء يفهم منه المراد، الجمع: إشارات، وتعني بالإنجليزية Signal: وتحمل المعاني الآتية في الحالات الآتية (http://www.almaany.com/ar/dict/ar):

- 1- إشارة بيع وتعني بالإنجليزية Sell Signal: إشارة إلى أنّ سعر الورقة على وشك الهبوط ويستحسن بيعها.
- 2- إشارة شراء، وتعني بالإنجليزية Buy Signal: إشارة تتمثل في أداة فنيّة مثل رسم بياني بالأعمدة أو حجم تداول تدلّ على أنه يتعيّن شراء الورقة المالية. إنّ المعلومات التي تنشرها الوحدات الاقتصادية ليست بالضرورة حقيقية وصادقة، ومن ثم فإن هذه النظرية تنطلق من أنه بإمكان المديرين في تلك الوحدات الأحسن أداء إصدار إشارات خاصة وفعالة تميزها عن وحدات أخرى ذات مستوى أقل من الأداء، وخاصة هذه الإشارات صعوبة تقليدها من طرف وحدات اقتصادية ضعيفة إذن تستند نظرية الإشارة إلى فكرتين هما:

- أ- المعلومة نفسها غير موزعة في جميع الاتجاهات حيث انه بإمكان المديرين في وحدة اقتصادية ما تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين .
- ب- وحتى إذا كانت تلك المعلومات منشورة ومتوفرة لدى الجميع فإنها سوف لن تدرك ولن تفهم بنفس الأسلوب. ويرى مؤيدو هذه النظرية أنّ قيمة الوحدة الاقتصادية (The Value of The Firm) تزداد في أعين الجمهور عندما تقوم بإصدار تقاريرها المالية طوعاً، لان ذلك يقلص من حالة عدم التأكد المحيطة بنشاطها من وجهة نظر ذلك الجمهور،

وعلى هذا الأساس تضع هذه النظرية الإطار المفاهيمي لما يعرف بالإفصاح الطوعي عن المعلومات Voluntarily Disclosure كالإفصاح عن التنبؤات التي تقدمها إدارة الوحدة الاقتصادية عن أرباحها المستقبلية (مطر، 2010: 129). ومن ثم فإن القرارات المالية التي يتخذها المدراء لا تتوقف في حد أنها قرارات صحيحة فقط، بل لابد أن يعمل هؤلاء المدراء على إقناع السوق بأنها قرارات جيدة في فائدة الوحدة ومن ثم في فائدة المستثمرين، كما تعد الإشارة المرسل من طرف المدراء للمستثمرين الوحدة الأساسية لسياسة الاتصال المالية، إذ أن هذه الاشارات ليست بسر أو بتصريح يتحمل نتائجه المتدخلون الاوائل في السوق المالي، ولذا فإن المستثمر من المستبعد أن يكون ساذجاً لاستقبال كل الاشارات بنفس درجة الشك (بو رقية، 2010: 145).

وتستند نظرية الإشارة على مفهوم بأن الوحدات الاقتصادية تحاول الاعتماد على المستوى نفسه من الإفصاح قياساً بالوحدات الاقتصادية الأخرى في نفس الصناعة لا نه اذا لم تتق هذه الوحدات المستوى نفسه من الإفصاح قد ينظر إليها الاطراف اصحاب المصلحة على انه اشارة سيئة ليست في صالح تلك الوحدة الاقتصادية (Craven & Marston, 1999:327). ويشير (Abd El Salam, 1999:57) إلى أن الوحدات الاقتصادية على وفق نظرية الإشارة سوف تفصح عن المزيد من معلوماتها اذا كانت نسبة سيولتها عالية لتمييز نفسها عن غيرها من الوحدات الاقتصادية ذات السيولة الأقل. ويرى (Oyeler et al., 2003,36) إن مدراء الوحدات الاقتصادية الراحبة يلجؤون الى زيادة مستوى الإفصاح كإشارة للمستثمرين بأنهم يحققون ارباحاً وانها في وضع مالي واقتصادي جيد.

تكون الإشارة المستعملة بأشكال عديدة، إذ يمكن أن تكون صورة أو وصفاً لتكلفة رأس المال، سياسة توزيع الأرباح، أو اللجوء إلى أوراق مالية معقدة أو إلى شروط خاصة في مختلف أشكال التركيب المالي. كما إن الإشارة ليست مجرد سر أو تصريح مضلل ولكنها قرار مالي حقيقي وواقعي يؤدي إلى حدوث انعكاسات سلبية على مسببها في حالة ظهور واكتشاف عدم صحتها والواقع أن المستثمر بطبيعته ابعد من أن يكون ساذجاً في تصديقه لأي معلومة أو إشارة، فهو يستقبل كل إشارة (<http://www.tamanghasset.net>) بدرجة معينة من الشك وعليه، لابد من الإشارة إلى أن المستثمر:

- أ- يتساءل أولاً عن الفائدة التي تهدف إليها جهة الإشارة.
- ب- يحاول فهم صورة الفريق المسير للوحدة وسياسته في الاتصال.
- ت- يراعي مراقبة وحكم سلطات البورصة في حالة نشر معلومات غير صحيحة. واللجوء إلى هذا النموذج يكون مجدياً في سوق مالي متميز بانعدام التناظر في المعلومة الناتج خاصة من امتلاك هذه الأخيرة من قبل المدراء. وهناك ثلاثة أسباب لإدارة الإفصاح عن المعلومات طوعاً، وهي كالاتي:

- 1- للحد من التكاليف وكالة أو التعاقد (Watts, 1977:62).
- 2- لإرسال إشارات إلى سوق الأسهم مما قد يزيد من قيمة الأسهم (Botosan, 1997:327)؛ (Frankel et al., 1999:141).
- 3- لتوفير المعلومات فضلاً عن المتطلبات الإلزامية، ومن ثم تقليل تكاليف رأس المال (Yeo & Ziebart, 1995:792) من ناحية أخرى، يشير (فودة، 2010: 9) أنه يمكن للوحدات الاقتصادية القيام بإرسال إشارات تهدف من وراءها الى تحقيق الآتي:

- 1- يكون مؤشراً لأصحاب المصلحة لإخفاء الأخبار السيئة الخاصة بالوحدة الاقتصادية.
 - 2- قد يكون مؤشراً علي ربحية عالية بأن يعمد مديري الشركات ذات الربحية العالية الى زيادة مستوى الإفصاح للإشارة للمستثمرين بأن الوحدة ناجحة وتحتاج الي دعم استمرارها بثقة.
- وتستند نظرية الإشارة الى فكرة أن الوحدات الاقتصادية التي تحقق أرباحاً يكون لديها حافز قوي للقيام بالمزيد من الإفصاح الطوعي كإشارة منها الى المستثمرين عن ما تحققه من ارباح ومركزها المالي (Oyeler, 2003: 62). كما أن وجود حوافز قوية لدى الوحدات الناجحة للإعلان عن نتائج أعمالها يولد ضغوطاً تنافسية قوية أيضاً بين الوحدات الاقتصادية الأخرى يجعل حتى الوحدات التي لا تكون نتائجها جيدة تضطر هي الأخرى للإعلان عن نتائج أعمالها. وتفسير هذا الدافع هو إن عدم اصدار الوحدة لتقارير مالية عن نتائجها سيفسرُ قطعاً من جانب مستخدمي البيانات المالية على أنه إشارة Signal أو قرينة على فشل الوحدة وذلك ما يجبر حتى الوحدات الاقتصادية ذات النتائج السيئة على اصدار التقارير المالية. إذ وجد (Neu et al., 1998:278) أن الإفصاحان البيئية للوحدات الاقتصادية تزداد عند انخفاض ادائها المالي. وتبرز أهمية نظرية الإشارة للوحدة الاقتصادية (المرسل) حين يسأل المستثمر حول الفائدة التي يتحصل عليها المرسل وما اذا كانت هذه الفائدة تتعارض مع فائدته، وإذا تأكد ذلك فإن هذه الإشارة ستستقبل بشكل سلبي من طرف المستثمرين، ومن ثم يعمل المدراء على اثبات العكس مثلاً إعادة استثمار اموالهم الخاصة في الوحدة (بو رقية، 2010: 145).

- أ- صورة فريق المدراء وسياسة اتصاله.
- ب- المراقبة والعقوبات من طرف سلطات البورصة.

وذلك في حالة انتشار المعلومات الخاطئة، فاذا علم المستثمر ولاسيما الاجنبي بأن المراقبة فعالة فسوف يدمجها ضمن ملاحظاته، وتعد من الاشارات التي تدل على كفاءة السوق المالية، إلا أن بعض المدراء يحاولون ارسال إشارات خاطئة للحصول على ميزات مشجعة ولكن السوق المالي سيتدارك هذا التضليل فضلاً عن فرض غرامات مالية بسبب الاشارات.

من خلال ما تقدم يتبين أن نظرية الإشارة تعني السلوك أو التصرف أو الاتجاه الذي ترغب ادارة الوحدة الاقتصادية بانتهاجه وإتباعه لغرض تحقيق أهداف تسعى إليها من خلال القيام بإرسال إشارات ضمن التقارير والقوائم المالية الى مستخدمي هذه التقارير والقوائم عن وضعها العام لغرض التأثير على قراراتهم المختلفة حول الوحدة الاقتصادية وقد تكون هذه الاشارات سالبة أو موجبة وبحسب ما ترمي إليه الادارة".

ثالثاً: علاقة الميزة التنافسية بالإفصاح البيئي

Competitive Advantage Relationship Environmental Disclosure

باتت الوحدات الاقتصادية الملوثة للبيئة مجبرة على تحمل التكاليف الإضافية إذ تهددها قاعدة عريضة وأخذة بالاتساع من الزبائن المعنيين بسلامة البيئة، مما يعني انه وبالتدريج قد لا تجد تلك الوحدات الممعة في عمليات التلوث البيئي مستقبلاً سوقاً لمنتجاتها مما يفقد هذه المنتجات قيمتها السابقة، والعكس تماماً بالنسبة للوحدات الاقتصادية الرشيدة الصديقة للبيئة أصبحت الممارسات البيئية النظيفة محور الاهتمام والمصدر الرئيس للميزة التنافسية في الاسواق الحالية لعالم اليوم، إن الوحدات الاقتصادية التي تتبنى سياسة بيئة شاملة متلائمة مع سلامة البيئة ومع لوائحها واتجاهاتها الأخذة بالنمو والتأثير على هذه الوحدات تمنحها بعداً استراتيجياً يتمثل في تحقيق ميزة تنافسية واجتناب التهديد التنافسي الأمر الذي يجنبها المخاطر والخسائر. إن المنظمات المسؤولة بيئياً توفر لنفسها فرصاً جديدة وتزداد كفاءتها من خلال خفض التكاليف والتزامها بالمسؤولية القانونية، وكسب المصداقية لدى الجمهور وثقته وبناء سمعة ايجابية من خلال الاستجابة لتوقعات اصحاب المصلحة (Stakeholders) ومن ثم من شأن هذا رفع القيمة السوقية لهذه الوحدات الاقتصادية، وهذا يشكل مجاًلاً آخر للتميز وكسب السوق. وأصبحت البيئة المصدر الجديد للميزة التنافسية لدى الوحدات الاقتصادية، وأصبحت الميزة التنافسية البيئية المصدر المهم لنجاح الوحدة واستدامتها، وتأسيساً على ذلك فإن عدم أخذ البيئة بالحسبان يشكل تهديداً خطيراً لأعمال الوحدات الاقتصادية في السوق، فالشرائح المتزايدة من الزبائن المعنيين بالبيئة تجعل من البيئة جزءاً أساسياً من استراتيجية التميز في تقديم منتجات تتمتع بخصائص فريدة بيئياً. إن لأهمية ودور الابتكار لدى الوحدات تأثير على بقائها واستمرارها ومع اشتداد المنافسة بات الامر ملحاً في تحسين المنتجات القائمة وادخال التحسينات على المنتجات الجديدة الامر الذي يساعد في الحفاظ على الحصة السوقية القائمة وفي ايجاد اسواق جديدة للمنتجات.

ويعرّف (Pernick & Wilder, 2007: 1-2) استخدام التكنولوجيا النظيفة بأنها "أي منتج أو خدمة أو عملية تحقق قيمة صفرية أو كمية اقل من الموارد المتجددة أو تقضي إلى نفايات أقل مقارنة مع العروض التكنولوجية القديمة، مثل أنظمة الطاقة الشمسية والسيارات الكهربائية". عليه يمكن تحديد عناصر نجاح الوحدة الاقتصادية ذات التوجهات البيئية بالآتي:

- 1- استراتيجية موجهة للتميز البيئي من خلال التركيز على الزبائن الخضر.
- 2- نشر الثقافة الخضراء (التي تعتمد القيم والمعايير الخضراء) بين العاملين في الوحدة الاقتصادية.
- 3- تحقيق الميزة التنافسية البيئية لأن إهمال البيئة يشكل تهديداً لأعمال الوحدات الاقتصادية في السوق.

بناءً على ما تقدم يتضح أن حاجة الوحدة الاقتصادية إلى الإفصاح البيئي ظهرت لتواكب التطور الذي طرأ على نوعية المنتجات المطلوبة من الزبائن ورغبات وتوجهات الزبائن البيئية التي تطلب منتجات صديقة للبيئة وتدعو الى المحافظة على البيئة من التلوث نتيجة للتنوع والتغير الكبير الذي طرأ على مستعملي هذه المعلومات أصبحت هناك حاجة الى المعلومات البيئية إلى جانب المعلومات الاقتصادية. كما يعمل الإفصاح البيئي على توفير المعلومات البيئية اللازمة للمساعدة في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التي تعكس النشاط البيئي للوحدة الاقتصادية، إذ يعكس تأثير تلك القرارات في تحقيق تميز في الاسواق قياساً بالوحدات الاقتصادية المماثلة من خلال اتباع استراتيجيات بيئية في عملياتها الانتاجية والتسويقية ومساهماتها ونشاطاتها الهادفة إلى المحافظة على البيئة من التلوث والتوجه نحو الانتاج الاخضر والمنتجات الخضراء.

المبحث الثالث

الدراسة العملية Empirical Case Study

خصص هذا المبحث لإجراء التحليل الاحصائي للبيانات واختبار الفرضية الأساسية للبحث التي تنص على: (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحقيق المزايا التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ومستوى افصاحها البيئي)، وقد تم اختبارها على ثلاثة مستويات وهي:

أولاً: تحليل متغيرات الافصاح البيئي على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي للشركات الصناعية عينة البحث:
1- تحليل مؤشر الحصة السوقية:

للتعرف على تأثير متغيرات الافصاح البيئي على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي للشركات الصناعية على مؤشر الحصة السوقية تم تطبيق معادلة تحليل الانحدار الآتية⁵:

$$Ai = Bo + B1Xi1 + B2Xi2 + B3Xi3 + B4Xi4 + B5Xi5 + B6Xi6 + B7Xi7 + B8Xi8 + B9Xi9 + Ei$$

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار كما في الجدول رقم (1)⁶.

الجدول رقم (1):

نتائج تحليل الانحدار لمؤشر الحصة السوقية على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error Of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
مؤشر الحصة السوقية	.787	.619	.429	.0712610	.619	3.253	9	18	.016

يتضح من الجدول رقم (1) اعلاه أنَّ معامل التحديد (R. Square) للمتغيرات المستقلة⁷ (X41، X31، X21، X11، X51، X61، X71، X82، X92) قد فسر ما نسبته (62 %) من التغير الحاصل في نسبة تحليل مؤشر الحصة السوقية أما الباقي والذي نسبته (38 %) فيعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج (السابق ذكره) والتي وقعت ضمن حد الخطأ. وعند تصحيح معامل التحديد انخفض إلى (429). وللتعرف على دلالة معامل التحديد تم استعمال تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج كما في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): نتائج تحليل التباين الأحادي والقيمة الفاتية لمؤشر الحصة السوقية على المستوى

الاستراتيجي والتنظيمي للتعرف على دلالة معامل التحديد

تحليل مؤشر النسبة السوقية	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Regression	.149	9	.017	3.253	.016
Residual	.091	18	.005		
Total	.240	27			

يتبين من الجدول تحليل التباين رقم (2) اعلاه أنَّ مجموع مربعات الخطأ (.091)، أقل من تأثير مجموع مربعات المعاملات (تأثير المتغيرات المستقلة) والتي تساوي (.149). وعند مقارنة قيمة F المحتسبة والبالغة قيمتها (3.253) مع قيمة F الجدولية عند درجات حرية (9، 18) عند مستوى (0.05) والبالغة (2.46)، نجد أنَّ القيمة المستخرجة أكبر من القيمة الجدولية، وان قيمة الدلالة المعنوية لقيمة F (Sig) بلغت (.016). وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية البالغة (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية لذا تقبل الفرضية البديلة وترفض فرضية العدم. بمعنى كان هناك تأثير واضح ومباشر لمتغيرات الافصاح البيئي على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي للشركات الصناعية عينة البحث اثر بشكل ايجابي على نسبة مؤشر الحصة السوقية.

وللتعرف على دلالة نموذج تحليل الانحدار تم استعمال الاختبار التائي لكل قيمة من قيم بيتا (B) للمتغيرات المستقلة المؤثرة وكانت النتائج كما في الجدول (3).

⁵ سيتم التوقف عن ذكر معادلة الانحدار في الاختبار اللاحق ضمن هذا المستوى لتجنب حالة التكرار واختصاراً لحجم التحليل.

⁶ جميع الجداول الواردة في الجانب العملي من البحث تم اعدادها بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

⁷ سيتم التوقف عن ذكر المتغيرات المستقلة في الاختبار اللاحق ضمن هذا المستوى لتجنب حالة التكرار واختصاراً لحجم التحليل.

الجدول رقم (3): نتائج الاختبار t-test لقيم بيتا للعوامل المستقلة المؤثرة في مؤشر الحصة السوقية على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي

تحليل مؤشر الحصة السوقية		Beta	T	Sig
X11	الرؤية الإستراتيجية	.025	.096	.925
X21	الهيكل التنظيمي للإدارة البينية	.786	4.382	.000
X31	النظم الإدارية الخاصة بالبينة	.009	.044	.966
X41	الاتصالات بالأطراف الداخلية والخارجية	.013	.055	.957
X51	الوعي والتحفيز البيني للأفراد	.028	.126	.901
X61	التصور الذهني للمنتجات الخضراء	-.061	-.338	.739
X71	المهارات البينية للوحدة الاقتصادية	.038	.137	.892
X82	الأهداف البينية المستهدفة	.042	.162	.873
X92	الالتزامات بالقوانين والتشريعات البينية	-.071	-.166	.870

يتضح من نتائج الجدول (3) أنَّ قيمة الدلالة المعنوية للاختبار (t) (Sig) لمتغير (الهيكل التنظيمي للإدارة البينية) قد بلغت (0.000)، وهي دالة عند مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني أنَّ هذا المتغير هو الوحيد الذي يؤثر بدرجة كبيرة في متغير تحليل مؤشر الحصة السوقية، بينما بقية المتغيرات المستقلة المؤثرة الأخرى كانت قيم الدلالة المعنوية للاختبار (t) (Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة عدا متغير الهيكل التنظيمي للإدارة البينية يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، بمعنى كان هناك تأثير لهذا المتغير على مؤشر الحصة السوقية.

2- تحليل مؤشر النمو في المبيعات:

للتعرف على تأثير متغيرات الإفصاح البيني على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي للشركات الصناعية على مؤشر النمو في المبيعات تم تطبيق معادلة تحليل الانحدار وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار كما في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): نتائج تحليل الانحدار لمؤشر النمو في المبيعات على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error Of the Estimate	Change Statistics				
					R. Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
النمو في المبيعات	.582	.339	.008	29.00425	.339	1.024	9	18	.458

يتضح من الجدول رقم (4) اعلاه أنَّ معامل التحديد (R. Square) للمتغيرات المستقلة قد فسر ما نسبته (34%) من التغير الحاصل في **نسبة تحليل مؤشر النمو في المبيعات** أما الباقي والذي نسبته (66%) فيعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج (السابق ذكره) والتي وقعت ضمن حد الخطأ. وعند تصحيح معامل التحديد انخفض إلى (0.008). وللتعرف على دلالة معامل التحديد تم استعمال تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج كما في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5): نتائج تحليل التباين الأحادي والقيمة الفائية لمؤشر النمو في المبيعات على المستوى

الاستراتيجي والتنظيمي للتعرف على دلالة معامل التحديد

تحليل مؤشر النمو في المبيعات	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig
Regression	7749.547	9	861.061	1.024	.458
Residual	15142.44	18	841.247		
Total	22891.99	27			

يتبين من جدول تحليل التباين رقم (5) اعلاه أنَّ مجموع مربعات الخطأ (15142.44) اكبر من تأثير مجموع مربعات المعاملات (تأثير المتغيرات المستقلة) والتي تساوي (7749.547) وعند مقارنة قيمة F المحتسبة والبالغة قيمتها (1.024) مع قيمة F الجدولية عند درجات حرية (9، 18) عند مستوى (0.05) والبالغة (2.46)، نجد أنَّ القيمة المستخرجة أقل من القيمة الجدولية، وإنَّ قيمة الدلالة المعنوية لقيمة F (Sig) بلغت (0.458)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية البالغة (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية لذا تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة، بمعنى لم يكن هناك تأثير واضح لمتغيرات الإفصاح البيني على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي للشركات الصناعية لنسبة النمو في

المبيعات. وللتعرف على دلالة نموذج تحليل الانحدار تم استعمال الاختبار التائي لكل قيمة من قيم بيتا (B) للمتغيرات المستقلة المؤثرة وكانت النتائج كما في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): نتائج الاختبار t-test لقيم بيتا للعوامل المستقلة المؤثرة في مؤشر النمو في المبيعات على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي

		Beta	T	Sig
X11	الرؤية الاستراتيجية	.533	1.529	.144
X21	الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية	-.035	-.146	.886
X31	النظم الإدارية الخاصة بالبيئة	.121	.453	.656
X41	الاتصالات بالأطراف الداخلية والخارجية	-.394	-1.287	.214
X51	الوعي والتحفيز البيئي للأفراد	.004	.014	.989
X61	التصور الذهني للمنتجات الخضراء	-.281	-1.179	.254
X71	المهارات البيئية للوحدة الاقتصادية	.051	.141	.889
X82	الأهداف البيئية المستهدفة	.161	.468	.646
X92	الالتزامات بالقوانين والتشريعات البيئية	-.402	-.713	.485

يتضح من نتائج الجدول رقم (6) اعلاه أن قيم الدلالة المعنوية للاختبار (t) (Sig) لجميع المتغيرات المستقلة المؤثرة كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي لا يوجد متغير معين يفسر تحليل مؤشر النمو في المبيعات بشكل كامل.

يُستنتج مما سبق من خلال تحليل متغيرات الإفصاح البيئي على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي للشركات الصناعية عينة البحث أن قيمة الدلالة المعنوية لمتغير (الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية) قد بلغت (0.000). وهي دالة عند مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني أن هذا المتغير هو المتغير الوحيد الذي يؤثر بدرجة كبيرة في متغير تحليل مؤشر الحصة السوقية. بمعنى كان هناك تأثير واضح ومباشر لمتغيرات المستوى الاستراتيجي والتنظيمي للشركات الصناعية عينة البحث واثراً بشكل إيجابي على نسبة مؤشر الحصة السوقية. في حين لم يكن هناك تأثير واضح لمتغيرات المستوى الاستراتيجي والتنظيمي للشركات الصناعية لنسبة النمو في المبيعات، أي لا يوجد متغير معين يفسر تحليل مؤشر النمو في المبيعات بشكل كامل. مما يعني قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وافصاحها البيئي على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي" ونفي الفرضية البديلة.

ثانياً: تحليل متغيرات الإفصاح البيئي على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية للشركات الصناعية عينة البحث
1- تحليل مؤشر الحصة السوقية:

للتعرف على تأثير متغيرات الإفصاح البيئي على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية على مؤشر الحصة السوقية تم تطبيق معادلة تحليل الانحدار الآتية⁸:

$$Ai = B_0 + B_1Xi_{11} + B_2Xi_{21} + B_3Xi_{31} + B_4Xi_{41} + B_5Xi_{51} + B_6Xi_{61} + B_7Xi_{72} + B_8Xi_{82} + B_9Xi_{92} + B_{10}Xi_{102} + B_{11}Xi_{112} + B_{12}Xi_{122} + B_{13}Xi_{132} + B_{14}Xi_{142} + B_{15}Xi_{153} + B_{16}Xi_{163} + B_{17}Xi_{173} + B_{18}Xi_{183} + B_{19}Xi_{193} + B_{20}Xi_{203} + Ei$$

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار كما في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7):

نتائج تحليل الانحدار لمؤشر الحصة السوقية على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error Of the Estimate	Change Statistics				
					R.Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
مؤشر الحصة السوقية	.998	.996	.986	.0110804	.996	97.425	20	7	.000

⁸ سيتم التوقف عن ذكر معادلة الانحدار في الاختبار اللاحق ضمن هذا المستوى لتجنب حالة التكرار واختصاراً لحجم التحليل.

يتضح من الجدول رقم (7) اعلاه أنَّ معامل التحديد (R. Square) للمتغيرات المستقلة⁹ (X11، X21، X31، X41، X51، X61، X72، X82، X92، X102، X112، X122، X132، X142، X153، X163، X173، X183، X193، X203) قد فسر ما نسبته (100 %) من التغير الحاصل في **نسبة تحليل مؤشر النسبة السوقية**. وعند تصحيح معامل التحديد انخفض إلى (986). وللتعرف على دلالة معامل التحديد تم استعمال تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج كما في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8): نتائج تحليل التباين الأحادي والقيمة الفائية لمؤشر الحصة السوقية على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية للتعرف على دلالة معامل التحديد

تحليل مؤشر الحصة السوقية	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Regression	.239	20	.012	97.425	.000
Residual	.001	7	.000		
Total	.240	27			

يتبين من جدول تحليل التباين رقم (8) أعلاه أنَّ مجموع مربعات الخطأ (0.001) اقل من تأثير مجموع مربعات المعاملات (تأثير المتغيرات المستقلة) والتي تساوي (0.239). وعند مقارنة قيمة F المحتسبة والبالغة قيمتها (97.425) مع قيمة F الجدولية عند درجات حرية (20، 7) عند مستوى (0.05) والبالغة (3.44) نجد أنَّ القيمة المستخرجة أكبر من القيمة الجدولية، وإنَّ قيمة الدلالة المعنوية لقيمة F (Sig) بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة المعنوية البالغة (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية لذا تقبل الفرضية البديلة وترفض فرضية العدم، اي بما يعني بأنه كان هناك تأثير واضح وكبير لمتغيرات الإفصاح البيئي على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية على مؤشر الحصة السوقية. وللتعرف على دلالة نموذج تحليل الانحدار تم استعمال الاختبار التائي لكل قيمة من قيم بيتا (B) للمتغيرات المستقلة المؤثرة وكانت النتائج كما في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): نتائج الاختبار t-test لقيم بيتا للعوامل المستقلة المؤثرة في مؤشر الحصة السوقية على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية

تحليل مؤشر الحصة السوقية	Beta	T	Sig
X11 التأثيرات البيئية للعمليات	-.679	-6.373	.000
X21 نسبة التأثيرات لكل العمليات	-.423	-5.140	.001
X31 تحديد درجة المؤشر البيئي	.095	1.323	.227
X41 تطوير وتحسين المنتجات	.011	.179	.863
X51 تحديد نسبة المنتجات البيئية	.020	.279	.788
X61 زيادة نسبة المنتجات ذات التميز البيئي	.474	6.148	.000
X72 المقاييس الفنية للمنتج	.688	7.386	.000
X82 مقاييس استعمال المنتج	.359	3.524	.010
X92 تصريف المخلفات	-.034	-.956	.371
X102 تدوير المخلفات	.294	2.478	.042
X112 نسبة المكونات القابلة لإعادة التدوير	-.255	-2.043	.080
X122 حجم وكمية المخلفات الصلبة	-.076	-2.068	.077
X132 المتوسط الزمني لاستمرار السلع	-.109	-1.827	.110
X142 تطوير الكفاءة التشغيلية للمنتجات	-.543	-7.509	.000
X153 تحديد الإدارة البيئية للوحدة الاقتصادية	1.140	12.658	.000
X163 الحصول على شهادة (ISO)	.054	1.456	.189
X173 تحديد حجم الشكاوي من الزبائن	.145	2.687	.031
X183 تحديد الخروقات البيئية	.030	.659	.531
X193 حجم الأضرار البيئية ومعالجتها	.056	1.910	.098
X203 إجراءات التدفق البيئي بالوحدة الاقتصادية	-.073	-.819	.440

⁹ سيتم التوقف عن ذكر المتغيرات المستقلة في الاختبار اللاحق ضمن هذا المستوى لتجنب حالة التكرار واختصاراً لحجم التحليل.

يتضح من نتائج الجدول رقم (9) أعلاه أن قيم الدلالة المعنوية للاختبار (t) (Sig) للمتغيرات المستقلة المؤثرة (التأثيرات البيئية للعمليات، ونسبة التأثيرات لكل العمليات، وزيادة نسبة المنتجات، والمقاييس الفنية للمنتج، ومقاييس استعمال المنتج، وتدوير المخلفات، وتطوير الكفاءة التشغيلية، وتحديد الإدارة البيئية، وتحديد حجم الشكاوي من الزبائن) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم أي يوجد متغيرات تفسر مؤشر الحصة السوقية، بينما كانت المتغيرات المستقلة الأخرى غير مؤثرة لان قيم الدلالة المعنوية للاختبار (t) (Sig) كان أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، بمعنى أن متغيرات مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية أثرت بشكل ايجابي على مؤشر الحصة السوقية.

2- تحليل مؤشر النمو في المبيعات:

للتعرف على تأثير متغيرات الإفصاح البيئي على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية على النمو في المبيعات تم تطبيق معادلة تحليل الانحدار وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار كما في الجدول (10).

الجدول رقم (10): نتائج تحليل الانحدار لمؤشر النمو في المبيعات على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error Of the Estimate	Change Statistics				
					R.Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
النمو في المبيعات	.918	.843	.394	22.67090	.843	1.877	20	7	.200

يتضح في الجدول رقم (10) أعلاه أن معامل التحديد (R. Square) للمتغيرات المستقلة قد فسر ما نسبته (84%) من التغير الحاصل في **نسبة تحليل مؤشر النمو في المبيعات** أما الباقي والذي نسبته (16%) فيعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج (السابق ذكره) والتي وقعت ضمن حد الخطأ. وعند تصحيح معامل التحديد انخفض إلى (394). وللتعرف على دلالة معامل التحديد تم استعمال تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج كما في الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11): نتائج تحليل التباين الأحادي والقيمة الفاتية لمؤشر النمو في المبيعات على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية للتعرف على دلالة معامل التحديد

تحليل مؤشر النمو في المبيعات	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Regression	19294.20	20	964.710	1.877	.200
Residual	3597.788	7	513.970		
Total	22891.99	27			

يتبين من جدول تحليل التباين رقم (12) أعلاه أن مجموع مربعات الخطأ (3597.788) اقل من تأثير مجموع مربعات المعاملات (تأثير المتغيرات المستقلة) والتي تساوي (19294.20) وعند مقارنة قيمة F المحسوبة والبالغة قيمتها (1.877) مع قيمة F الجدولية عند درجات حرية (20، 7) عند مستوى (0.05) والبالغة (3.44) نجد أن القيمة المستخرجة أقل من القيمة الجدولية، وان قيمة الدلالة المعنوية لقيمة F (Sig) بلغت (200). وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية البالغة (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية لذا تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة. بمعنى لم يكن هناك تأثير لمتغيرات الإفصاح البيئي على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية على مؤشر النمو في المبيعات. وللتعرف على دلالة نموذج تحليل الانحدار تم استعمال الاختبار التائي لكل قيمة من قيم بيتا (B) للمتغيرات المستقلة المؤثرة وكانت النتائج كما في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): نتائج الاختبار t-test لقيم بيتا للعوامل المستقلة المؤثرة في مؤشر النمو في المبيعات على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية

تحليل مؤشر النمو في المبيعات	Beta	T	Sig
X11 التأثيرات البيئية للعمليات	.985	1.395	.206
X21 نسبة التأثيرات لكل العمليات	-.435	-.799	.450
X31 تحديد درجة المؤشر البيئي	.660	1.395	.206
X41 تطوير وتحسين المنتجات	.336	.857	.420
X51 تحديد نسبة المنتجات البيئية	1.037	2.235	.061
X61 زيادة نسبة المنتجات ذات التميز البيئي	-.522	-1.028	.338

X72	المقاييس الفنية للمنتج	-1.140	-1.848	.107
X82	مقاييس استعمال المنتج	.201	.298	.774
X92	تصريف المخلفات	-.497	-2.085	.076
X102	تدوير المخلفات	.953	1.212	.265
X112	نسبة المكونات القابلة لإعادة التدوير	-1.035	-1.250	.251
X122	حجم وكمية المخلفات الصلبة	.226	.924	.386
X132	المتوسط الزمني لاستمرار السلع	.273	.693	.510
X142	تطوير الكفاءة التشغيلية للمنتجات	-.784	-1.636	.146
X153	تحديد الإدارة البيئية للوحدة الاقتصادية	-.953	-1.597	.154
X163	الحصول على شهادة (ISO)	-.087	-.353	.735
X173	تحديد حجم الشكاوي من الزبائن	-.080	-.226	.828
X183	تحديد الخروقات البيئية	-1.041	-3.478	.010
X193	حجم الأضرار البيئية ومعالجتها	1.101	3.679	.008
X203	إجراءات التدفق البيئي بالوحدة الاقتصادية	.704	1.199	.269

يتضح من نتائج الجدول رقم (12) أعلاه أنّ قيم الدلالة المعنوية للاختبار (t) (Sig) لجميع المتغيرات المستقلة المؤثرة كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة أي لا يوجد متغير معين يفسر تحليل مؤشر النمو في المبيعات بشكل كامل عدا المتغيرات (تحديد الخروقات البيئية، وحجم الأضرار البيئية ومعالجتها)، كانت قيم الدلالة لها أقل من مستوى المعنوية (0.05). وعليه يُستنتج مما سبق من خلال تحليل متغيرات الإفصاح البيئي على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية بأنّ هناك تأثير واضح وكبير لمتغيرات مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية على مؤشر الحصة السوقية. للمتغيرات المستقلة المؤثرة (التأثيرات البيئية للعمليات ونسبة التأثيرات لكل العمليات، وزيادة نسبة المنتجات، والمقاييس الفنية للمنتج ومقاييس استعمال المنتج وتدوير المخلفات، وتطوير الكفاءة التشغيلية، وتحديد الإدارة البيئية، وتحديد حجم الشكاوي من الزبائن) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05). بمعنى أنّ متغيرات الإفصاح البيئي على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية أثرت بشكل إيجابي على مؤشر الحصة السوقية. ولم يكن هناك تأثير لمتغيرات مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية على مؤشر النمو في المبيعات لا يوجد متغير معين يفسر تحليل مؤشر النمو في المبيعات بشكل كامل عدا المتغيرات (تحديد الخروقات البيئية، وحجم الأضرار البيئية ومعالجتها) كانت قيم الدلالة لها أقل من مستوى المعنوية (0.05). مما يعني رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وإفصاحها البيئي على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية" وقبول الفرضية البديلة. حيث ظهر من خلال التحليل اعلاه وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات اعلاه.

ثالثاً: تحليل متغيرات الإفصاح البيئي على مستوى تأثير المخرجات على البيئة للشركات الصناعية عينة البحث

1- تحليل مؤشر الحصة السوقية:

للتعرف على تأثير متغيرات الإفصاح البيئي على مستوى التأثير الناتج عن مخرجات الوحدة الاقتصادية على البيئة على مؤشر الحصة السوقية تم تطبيق معادلة تحليل الانحدار الآتية¹⁰:

$$Ai = Bo + B1Xi1 + B2Xi2 + B3Xi3 + B4Xi4 + B5Xi5 + B6Xi6 + B7Xi7 + B8Xi8 + B9Xi9 + B10Xi10 + B11Xi11 + B12Xi12 + B13Xi13 + B14Xi14 + B15Xi15 + B16Xi16 + B17Xi17 + B18Xi18 + B19Xi19 + B20Xi20 + B21Xi21 + B22Xi22 + Ei$$

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار كما في الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13): نتائج تحليل الانحدار لمؤشر الحصة السوقية على مستوى التأثير الناتج عن المخرجات على البيئة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error Of the Estimate	Change Statistics				
					R.Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
الحصة السوقية	.995	.989	.943	.0225637	.989	21.208	22	5	.002

¹⁰ سيتم التوقف عن ذكر معادلة الانحدار في الاختبار اللاحق ضمن هذا المستوى لتجنب حالة التكرار واختصاراً لحجم التحليل.

يتضح من الجدول رقم (13) أعلاه أنَّ معامل التحديد (R. Square) للمتغيرات المستقلة¹¹ (X11، X21، X31، X41، X51، X61، X71، X81، X92، X102، X112، X122، X132، X142، X152، X162، X173، X183، X193، X203، X213، X223) قد فسر ما نسبته (99 %) من التغير الحاصل في **نسبة تحليل مؤشر الحصة السوقية** أما الباقي والذي نسبته (1 %) فيعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج (السابق ذكره) والتي وقعت ضمن حد الخطأ. وعند تصحيح معامل التحديد انخفض إلى (943). وللتعرف على دلالة معامل التحديد تم استعمال تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج كما في الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14): نتائج تحليل التباين الأحادي والقيمة الفائية لمؤشر الحصة السوقية على مستوى التأثير الناتج عن المخرجات على البيئة للتعرف على دلالة معامل التحديد

تحليل مؤشر النسبة السوقية	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Regression	.238	22	.011	21.208	.002
Residual	.003	5	.001		
Total	.240	27			

يتبين من جدول تحليل التباين رقم (14) أعلاه أنَّ مجموع مربعات الخطأ (0.003) اقل من تأثير مجموع مربعات المعاملات (تأثير المتغيرات المستقلة) والتي تساوي (0.238)، وعند مقارنة قيمة F المحتسبة والبالغة قيمتها (21.208) مع قيمة F الجدولية عند درجات حرية (22، 5) عند مستوى (0.05) والبالغة (4.53) نجد أن القيمة المستخرجة أكبر من القيمة الجدولية، وان قيمة الدلالة المعنوية لقيمة F (Sig) بلغت (0.002) وهي اقل من مستوى الدلالة المعنوية البالغة (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية لذا تقبل الفرضية البديلة وترفض فرضية العدم، بمعنى هناك تأثير واضح لمتغيرات الإفصاح البيئي على مستوى التأثير الناتج عن مخرجات الوحدة الاقتصادية على مؤشر الحصة السوقية. وللتعرف على دلالة نموذج تحليل الانحدار تم استعمال الاختبار التائي لكل قيمة من قيم بيتا (B) للمتغيرات المستقلة المؤثرة وكانت النتائج كما في الجدول رقم (15).

الجدول رقم (15): نتائج الاختبار t-test لقيم بيتا للعوامل المستقلة المؤثرة في مؤشر الحصة السوقية على مستوى التأثير الناتج عن المخرجات على البيئة

تحليل مؤشر الحصة السوقية	Beta	T	Sig
X11 معلومات عن الأوضاع البيئية	.016	.128	.907
X21 المعلومات الخاصة بالاستثمارات البيئية	-.015	-.140	.894
X31 المحافظة على التنوع البيولوجي	-.026	-.220	.835
X41 البحث والتطوير البيئي	.067	.600	.575
X51 التدريب ودورات التعليم المستمر	.005	.035	.974
X61 توجهات أصحاب المصالح البيئية	-.119	-.547	.608
X71 توفير معلومات عن عناصر مختلفة	-.017	-.156	.882
X81 تخفيض تكلفة المواد الخام	.030	.219	.835
X92 المحافظة على الطاقة وتوفير مصادر جديدة	-.054	-.236	.823
X102 تصريف النفايات	-.014	-.169	.873
X112 الضرائب البيئية والضرائب المفروضة على إنتاج الكربون	.822	8.591	.000
X122 استعمال النفايات لإنتاج الطاقة	-.084	-.434	.683
X132 الانبعاثات الغازية المسببة لاحتباس الحرارة وتخفيضات الانبعاثات والنفايات	-.011	-.105	.920
X142 التميز البيئي يؤدي إلى هامش ربح أعلى	-.158	-.635	.553
X152 تخفيض تكلفة رأس المال نتيجة التوجه البيئي	.062	.374	.724
X162 الكفاءة في استعمال الموارد الطبيعية	.185	.570	.594
X172 تطوير المنتجات بما يتلاءم مع البيئة	.038	.136	.897
X183 التكرير/ التغليف البيئي	.671	9.491	.000
X193 معالجة الأضرار البيئية	-.885	-.061	.954
X203 زيادة نسبة الزبائن ذات الاهتمامات البيئية كعامل للشراء	-.010	-.104	.922
X213 حصة سوقية أكبر نتيجة الابتكارات والتطورات البيئية للمنتجات	.081	.308	.770
X223 آليات التنمية البيئية التطبيقية	-.080	-.206	.845

¹¹ سيتم التوقف عن ذكر المتغيرات المستقلة في الاختبار اللاحق ضمن هذا المستوى لتجنب حالة التكرار واختصاراً لحجم التحليل.

يتضح من نتائج الجدول رقم (15) أعلاه أنَّ قيم الدلالة المعنوية للاختبار (t) (Sig) لغالبية المتغيرات المستقلة المؤثرة كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة أي لا يوجد متغير معين يفسر تحليل مؤشر الحصة السوقية بشكل كامل عدا المتغيران (الضرائب البيئية المفروضة على إنتاج الكربون، والتكرير) قد بلغت قيمة دلالتهم (0.000). وهي دالة عند مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني أنهما المتغيران المؤثران بدرجة كبيرة في متغير تحليل مؤشر الحصة السوقية.

2- تحليل مؤشر النمو في المبيعات:

للتعرف على تأثير متغيرات الإفصاح البيئي على مستوى التأثير الناتج عن مخرجات الوحدة الاقتصادية على البيئة على مؤشر النمو في المبيعات تم تطبيق معادلة تحليل الانحدار وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار كما في الجدول رقم (16).

الجدول رقم (16): نتائج تحليل الانحدار لمؤشر النمو في المبيعات على مستوى

التأثير الناتج عن المخرجات على البيئة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error Of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
النمو في المبيعات	.989	.978	.883	9.967031	.978	10.247	22	5	.008

يتضح من الجدول رقم (16) أعلاه أنَّ معامل التحديد (R. Square) للمتغيرات المستقلة قد فسر ما نسبته (98%) من التغير الحاصل في **نسبة تحليل مؤشر النمو في المبيعات** أما الباقي والذي نسبته (2%) فيعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج (السابق ذكره) والتي وقعت ضمن حد الخطأ. وعند تصحيح معامل التحديد انخفض إلى (0.883)، وللتعرف على دلالة معامل التحديد تم استعمال تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج كما في الجدول رقم (17).

الجدول رقم (17): نتائج تحليل التباين الأحادي والقيمة الفاتية لمؤشر النمو في المبيعات على مستوى

التأثير الناتج عن المخرجات على البيئة للتعرف على دلالة معامل التحديد

تحليل مؤشر النمو في المبيعات	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Regression	22395.28	22	1017.967	10.247	.008
Residual	496.709	5	99.342		
Total	22891.99	27			

يتبين من جدول تحليل التباين رقم (17) أعلاه أنَّ مجموع مربعات الخطأ (496.709) اقل من تأثير مجموع مربعات المعاملات (تأثير المتغيرات المستقلة) والتي تساوي (22395.28) وعند مقارنة قيمة F المحسوبة والبالغة قيمتها (10.247) مع قيمة F الجدولية عند درجات حرية (22، 5) عند مستوى (0.05) والبالغة (4.53) نجد أن القيمة المستخرجة أكبر من القيمة الجدولية، وأن قيمة الدلالة المعنوية لقيمة F (Sig) بلغت (0.008). وهي اقل من مستوى الدلالة المعنوية البالغة (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية لذا تقبل الفرضية البديلة وترفض فرضية العدم، بمعنى هناك تأثير واضح لمتغيرات الإفصاح البيئي على مستوى التأثير الناتج عن مخرجات الوحدة الاقتصادية على مؤشر النمو في المبيعات. وللتعرف على دلالة نموذج تحليل الانحدار تم استعمال الاختبار التائي لكل قيمة من قيم بيتا (B) للمتغيرات المستقلة المؤثرة وكانت النتائج كما في الجدول رقم (18).

الجدول رقم (18): نتائج الاختبار t-test لقيم بيتا للعوامل المستقلة المؤثرة في مؤشر النمو في المبيعات

على مستوى التأثير الناتج عن المخرجات على البيئة

تحليل مؤشر النمو في المبيعات		Beta	T	Sig
X11	معلومات عن الأوضاع البيئية	1.304	7.049	.001
X21	المعلومات الخاصة بالاستثمارات البيئية	-.466	-3.009	.030
X31	المحافظة على التنوع البيولوجي	-1.492	-8.658	.000
X41	البحث والتطوير البيئي	.321	1.995	.103
X51	التدريب ودورات التعليم المستمر	.306	1.444	.208
X61	توجهات أصحاب المصالح البيئية	-.930	-2.987	.031
X71	توفير معلومات عن عناصر مختلفة	.275	1.718	.146

X81	تخفيض تكلفة المواد الخام	.591	3.059	.028
X92	المحافظة على الطاقة وتوفير مصادر جديدة	-.777	-2.375	.064
X102	تصريف النفايات	.087	.733	.496
X112	الضرائب البيئية والضرائب المفروضة على إنتاج الكربون	.060	.436	.681
X122	استعمال النفايات لإنتاج الطاقة	-.008	-.029	.978
X132	الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري وتخفيضات الانبعاثات والنفايات	-.202	-1.372	.228
X142	التميز البيئي يؤدي إلى هامش ربح أعلى	-538	1.509	.192
X152	تخفيض تكلفة رأس المال نتيجة التوجه البيئي	-.519	-2.172	.082
X162	الكفاءة في استعمال الموارد الطبيعية	1135	2.441	.059
X172	تطوير المنتجات بما يتلاءم مع البيئة	.684	1.688	.152
X183	التكرير/ التغليف البيئي	.081	.802	.459
X193	معالجة الأضرار البيئية	-.294	-1.541	.184
X203	زيادة نسبة الزبائن ذات الاهتمامات البيئية كعامل للشراء	.255	1.767	.138
X213	حصة سوقية أكبر نتيجة الابتكارات والتطورات البيئية للمنتجات	-.015	-.041	.969
X223	آليات التنمية البيئية التطبيقية	-1.164	-2.107	.089

يتضح من نتائج الجدول رقم (18) أعلاه أنَّ قيم الدلالة المعنوية للاختبار (t) (Sig) لغالبية المتغيرات المستقلة المؤثرة كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة أي لا يوجد متغير يفسر تحليل مؤشر النمو في المبيعات بشكل كامل. عدا المتغيرات (معلومات عن الأوضاع البيئية، والمعلومات الخاصة بالاستثمارات البيئية، والمحافظة عن التنوع البيولوجي، وتوجهات أصحاب المصالح البيئية، وتخفيض تكلفة المواد الخام) قد بلغت قيم دلالتها اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني أن هذه المتغيرات مؤثرة بدرجة كبيرة في متغير تحليل مؤشر النمو في المبيعات.

يُستنتج مما سبق من خلال تحليل متغيرات الإفصاح البيئي على مستوى التأثير الناتج عن مخرجات الوحدة الاقتصادية على البيئة بأنه لا يوجد متغير معين يفسر تحليل مؤشر الحصة السوقية بشكل كامل. عدا المتغيران (الضرائب البيئية المفروضة على إنتاج الكربون، والتكرير)، فقد بلغت قيمة دلالتها (0.000). وهي دالة عند مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني أنهما المتغيران المؤثران بدرجة كبيرة في متغير تحليل مؤشر الحصة السوقية. في حين يفسر تحليل مؤشر النمو في المبيعات بشكل كامل المتغيرات (معلومات عن الأوضاع البيئية، والمعلومات الخاصة بالاستثمارات البيئية، والمحافظة عن التنوع البيولوجي، وتوجهات أصحاب المصالح البيئية، وتخفيض تكلفة المواد الخام)، فقد بلغت قيم دلالتها اقل من مستوى المعنوية (0.05) أي بمعنى أنَّ هذه المتغيرات مؤثرة بدرجة كبيرة في متغير تحليل مؤشر النمو في المبيعات. مما يعني رفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وإفصاحها البيئي على مستوى تأثير مخرجاتها على البيئة" وقبول الفرضية البديلة. حيث ظهر من خلال التحليل اعلاه وجود علاقة ايجابية ومؤثرة بين المتغيرات وذات دلالة احصائية.

بناءً على ما تقدم يتبين بأنه ومن خلال تحليل متغيرات الإفصاح البيئي على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي للشركات الصناعية عينة البحث أنَّ متغير (الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية) هو المتغير الوحيد الذي يؤثر بدرجة كبيرة في تحليل مؤشر الحصة السوقية، ومن خلال تحليل متغيرات الإفصاح البيئي على مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية تبين بأن هناك تأثير واضح وكبير لمتغيرات مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية على مؤشر الحصة السوقية من خلال المتغيرات المستقلة المؤثرة (التأثيرات البيئية للعمليات، ونسبة التأثيرات لكل العمليات، وزيادة نسبة المنتجات، والمقاييس الفنية للمنتج، ومقاييس استعمال المنتج، وتدوير المخلفات، وتطوير الكفاءة التشغيلية، وتحديد الإدارة البيئية، وتحديد حجم الشكاوي من الزبائن)، أما من خلال تحليل متغيرات الإفصاح البيئي على مستوى التأثير الناتج عن مخرجات الوحدة الاقتصادية على البيئة تبين بأن المتغيرات (الضرائب البيئية المفروضة على إنتاج الكربون، والتكرير) هي المتغيرات مؤثرة بدرجة كبيرة في تحليل مؤشر الحصة السوقية في حين يفسر تحليل مؤشر النمو في المبيعات المتغيرات (معلومات عن الأوضاع البيئية، والمعلومات الخاصة بالاستثمارات البيئية، والمحافظة عن التنوع البيولوجي، وتوجهات أصحاب المصالح البيئية، وتخفيض تكلفة المواد الخام).

علية يتبين بأنّ للإفصاح البيئي تأثير واضح وإيجابي على الميزة التنافسية للشركات الصناعية عينة البحث، ويترتب على ذلك رفض الفرضية الأساسية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ومستوى إفصاحها البيئي" وقبول الفرضية البديلة.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات Conclusions & Recommendations

يمكن إجمال ما تم توصل إليه من استنتاجات وتوصيات بالآتي:

أولاً: الاستنتاجات: Conclusions

- 1- أصبح اهتمام الوحدات الاقتصادية بتحقيق التميز من خلال الأداء البيئي، على غرار الأداء الاقتصادي أمراً لازماً وضرورياً تفرضه التشريعات والقوانين المرتبطة بحماية البيئة من ناحية، وتفرضه ظروف المنافسة العالمية ورغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق مزايا تنافسية، وتحقق رغبات مجتمعاتها في استخدام خامات وإنتاج منتجات صديقة للبيئة من ناحية أخرى.
- 2- تُعدُّ نظرية الإشارة إحدى النظريات التي يقوم بناؤها النظري على المدخل الإيجابي، والتي تقوم على قاعدة أساسية وهي عدم تماثل المعلومات التي تتصف بها الأسواق المالية، وتعتبر حالة عدم تماثل المعلومات عن دور كبير للإفصاح الطوعي المتمثل بالإفصاح البيئي.
- 3- هناك تأثير واضح ومباشر لمتغيرات الإفصاح البيئي عند المستوى الاستراتيجي والتنظيمي للشركات الصناعية عينة البحث اثر بشكل إيجابي على نسبة مؤشر الحصة السوقية، حيث أنّ متغير (الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية) قد بلغت (0.000). وهي دالة عند مستوى المعنوية (0.05) مما يعني أنّ هذا المتغير هو الوحيد الذي يؤثر بدرجة كبيرة في متغير تحليل مؤشر الحصة السوقية بينما بقيت المتغيرات المستقلة المؤثرة الأخرى كانت قيم الدلالة المعنوية للاختبار (Sig) أكبر من مستوى المعنوية.
- 4- هناك تأثير واضح وكبير لمتغيرات الإفصاح البيئي عند مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية على مؤشر الحصة السوقية حيث ان قيمة الدلالة المعنوية لقيمة F (Sig) هي اقل من مستوى الدلالة المعنوية البالغة (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية والمتغيرات المستقلة المؤثرة هي: (التأثيرات البيئية للعمليات، ونسبة التأثيرات لكل العمليات، وزيادة نسبة المنتجات، والمقاييس الفنية للمنتج، ومقاييس استعمال المنتج، وتدوير المخلفات، وتطوير الكفاءة التشغيلية، وتحديد الإدارة البيئية، وتحديد حجم الشكاوي من الزبائن).
- 5- لا يوجد متغير معين يفسر تحليل مؤشر النمو في المبيعات بشكل كامل لمتغيرات الإفصاح البيئي عند مستوى العمليات التشغيلية والأنشطة البيئية عدا المتغيرات: (تحديد الخروقات البيئية، وحجم الأضرار البيئية ومعالجتها)، كانت قيم الدلالة لها اقل من مستوى المعنوية (0.05).
- 6- لا يوجد متغير معين يفسر تحليل مؤشر الحصة السوقية بشكل كامل لمتغيرات الإفصاح البيئي عند مستوى التأثير الناتج لمخرجات الوحدة الاقتصادية. عدا المتغيران: (الضرائب البيئية المفروضة على إنتاج الكربون، والتكرير)، قد بلغت قيمة دلالتهم (0.000). وهي دالة عند مستوى المعنوية (0.05) مما يعني أنهما المتغيران المؤثران بدرجة كبيرة.
- 7- لا يوجد متغير يفسر تحليل مؤشر النمو في المبيعات بشكل كامل لمتغيرات الإفصاح البيئي عند مستوى التأثير الناتج لمخرجات الوحدة الاقتصادية عدا المتغيرات: (معلومات عن الأوضاع البيئية، والمعلومات الخاصة بالاستثمارات البيئية، والمحافظة عن التنوع البيولوجي، وتوجهات أصحاب المصالح البيئية، وتخفيض تكلفة المواد الخام)، قد بلغت قيم دلالتها اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني أن هذه المتغيرات مؤثرة بدرجة كبيرة.
- 8- لم تشر التقارير والقوائم المالية للشركات الصناعية الأردنية عينة البحث لأي من الآثار المالية نتيجة أدائها لأنشطة أو عمليات بيئية ، حتى وإن كانت في شكل تقارير منفصلة، أو في الايضاحات المرفقة بتلك القوائم والتقارير، وانما اكتفت بالإشارة إليها ضمن تقرير مجلس الادارة وبشكل وصفي وليس بشكل كمي أو مالي.

ثانياً: التوصيات: Recommendations

في ضوء الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها، تمّ ادراج التوصيات الآتية:

- 1- الزام إدارة سوق عمان للأوراق المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة فيه كافة بإعداد تقارير بيئية سنوية أسوة بالتقارير المالية كأحد متطلبات دخولها وبقائها في السوق.
- 2- على منظمات وجمعيات حماية البيئة متابعة التزام الوحدات الاقتصادية بتنفيذ القوانين البيئية إلى جانب إلزامها بالإفصاح عن أدائها البيئي في مواقعها الالكترونية بهدف توفير المعلومات لمستخدميها إلى جانب توسيع قاعدة الرقابة عليها.
- 3- قيام المدققين الخارجيين بالإشارة في تقاريرهم إلى الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية، ولاسيما الصناعية ذات التأثير الضار بالبيئة منها، وذلك من خلال القيام بالمراجعة البيئية والتحقق من حجم التكاليف والأضرار البيئية لتلك الوحدات.
- 4- تشجيع الشركات التي تتوسع في إفصاحها البيئي الطوعي من خلال إعطائها حوافز ضريبية مثل معاملة ضريبية مميزة من حيث الإعفاء أو تخفيض المعدلات الضريبية أو الحصول على التمويل اللازم للإنفاق البيئي الرأسمالي بأسعار فائدة أقل أو إعفاء الأصول البيئية المستوردة من الضريبة الجمركية وغيرها من الامتيازات والمكافآت.
- 5- قيام الجمعيات والمنظمات المهنية المختصة، وبمساعدة أقسام المحاسبة في الجامعات، بدور هادف في مجال وضع معايير للإفصاح البيئي، والمساهمة في تدريب وتنقيف المتعاملين في سوق الأوراق المالية من ناحية، والكوادر المحاسبية في الشركات التي تطرح أسهمها للتداول من ناحية أخرى بما يساعد على تنمية وتطوير وحسن توجيه الممارسة المحاسبية، وترشيد استفادة متخذ قرار الاستثمار من محتوى القوائم المالية من المعلومات البيئية.
- 6- قيام الشركات الصناعية المدرجة بسوق عمان بتحديث مواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت والإفصاح عن المعلومات البيئية الضرورية كافة سواء منها الالتزامية أم الطوعية لمساعدة مستخدمي تلك المعلومات من الاطراف اصحاب المصالح في ترشيد قراراتهم كافة وان يكون هذا التحديث بشكل الزامي من قبل ادارة السوق، وفي الوقت نفسه قيام سوق عمان للأوراق المالية بتحديث مواقع خاصة على موقع السوق الالكتروني يبين من خلاله كافة افصاحات المعلومات البيئية الخاصة بالشركات الصناعية المدرجة فيه أسوة بالإفصاح الخاص بالمعلومات المالية وبشكل دوري ليتنسى لكافة الاطراف ذات العلاقة الاستفادة منها بسهولة ويسر.
- 7- التوسع في إعداد الدراسات والبحوث المستقبلية الخاصة بمحاور الدراسة (علاقة الإفصاح البيئي والاداء المالي، ودور نظرية الإشارة في تحقق العلاقة، الميزة التنافسية)، وربطها بالعديد من المتغيرات التي تعد مؤثرات تواجهها الوحدات الاقتصادية الملوثة للبيئة لبيئة الأعمال المعاصرة.
- 8- إن معظم البيانات المترتبة عن الأنشطة البيئية للوحدة الاقتصادية ذات طبعية كمية ومالية فهي بذلك تؤثر على أصول الوحدة ونفقاتها والتزاماتها، ومن هذا المنطق يجب الاهتمام بها والقيام بتوثيقها والإفصاح عنها بشكل كمي ومالي وليس بشكل وصفي من خلال الإفصاح عنها في التقارير السنوية وتقديمها لكافة الاطراف اصحاب المصالح بالشكل الذي يخدمها في عملية اتخاذ قراراتها.

مصادر البحث

أولاً: المصادر العربية:

- 1- أحمد، سيد عاشور، (2006)، "التلوث البيئي في الوطن العربي واقعه وحلول معالجته"، ط1، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة.
- 2- البكري، ثامر، والنوري، احمد نزار، (2009)، "التسويق الأخضر"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
- 3- بن ساسي، الياس، وكماسي، خيرة الصغيرة، "اليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات" دراسة منشورة على الموقع، <http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php>.
- 4- بو رقية، شوقي، (2010)، "دور نظرية الاشارة في الرفع من كفاءة الاسواق المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد(2).
- 5- الدباغ، لقمان محمد ايوب، ومصطفى، شكر محمود، والدباغ، ياسمين اكرم جاسم، (2012)، "تحليل الافصاح البيئي للشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحداثة الجامعة، المجلد (3)، العدد(40).
- 6- درويش، عبد الناصر محمد سيد، (2007)، "أثر الافصاح المحاسبي عن الاداء البيئي للشركات الصناعية الاردنية على ترشيد القرارات وجودة التقارير المالية – مدخل اخلاقي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد(31)، العدد(1).
- 7- رزيق، كمال، (2007)، "دور الدولة في حماية البيئة"، مجلة الباحث، العدد(5)، منشورة على الموقع، <http://www.kantakji.com>.
- 8- العايب، ياسين، (2011)، "إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- 9- فودة، أمال عبد الهادي، (2010)، "التقارير المالية والافصاح على الانترنت – الواقع والتحديات"، ورقة عمل، مشاركة بالندوة الثانية عشر، كلية ادارة الاعمال، جامعة الملك سعود، منشورة على الموقع، <http://www.acc4arab.com>.
- 10- محمد، شعبان، (2010)، "نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال خلال الفترة 2004-2007"، رسالة ماجستير علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، الجزائر.
- 11- مطر، محمد، (2010)، "نظرية المحاسبة"، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.
- 12- مقلد، محمد محسن عوض، (2008)، "نحو مؤشر الافصاح المحاسبي البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة ببورصة الاوراق المالية"، رسالة ماجستير محاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- 13- نصر، عبد الوهاب محمد، (1996)، "أثر الإفصاح المحاسبي عن أداء الوحدات الاقتصادية في مجال مكافحة تلوث البيئة على سلوك متخذي قرار الاستثمار في الأسهم : دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (2).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

- 1- Abd El Salam, O.H., (1999), "The introduction and application of international accounting standards to accounting disclosure regulations of a capital market in developing country: the case of Egypt", PhD thesis, Heriot-Watt University, Edinburgh.
- 2- Aggarwal, Priyanka, (2013), "Relationship between Environmental Responsibility and Financial Performance of Firm: A Literature Review", Journal of Business and Management, Vol.13, No.1, oct, 2013, pp.13-22.
- 3- Beretta, S., & Bozzolan, S., (2008), "Quality versus quantity: The case of forward looking disclosure", Journal of Accounting, Auditing and Finance (3): 333-375.
- 4- Berthelot, Sylvie et al., (2003), "Environmental Disclosure Research : Review and Synthesis", Journal of Accounting Literature, pp. 1- 44.
- 5- Botosan, C., (1997), "Disclosure Level and the Cost of Equity Capital", Accounting Review, vol.72, n.3:323-349.
- 6- Campbell, D.J., Shrives, P. & Bohmbach, Saager, H., (2001), "Voluntary disclosure of mission statements in corporate annual reports: signaling what and to whom", Business and Society Review 106 (1): pp. 65-87.

- 7- Celik, O., Ecer, A., & Karabacak, H., (2006), "**Disclosure of forward looking information: Evidence from listed companies on Istanbul Stock Exchange (ISE).**" Investment Management and Financial Innovation 3 (2): pp.197-216.
- 8- Craven, B. M. & Marston, C.L. (1999), "**Financial reporting on the internet by leading UK companies**", The European Accounting Review, Vol. 8 No. 2, pp. 321-330.
- 9- Frankel, R. Johnson, M. Skinner, D.,(1999),"**An Empirical Examination of Conference Calls as a Voluntary Disclosure Medium**", Journal of Accounting Research",vol.37,n.1:133-150.(<http://dx.doi.org>).
- 10- Gray & Bebbington, (2001), "**Accounting for the Environment**", 2nd Edition, Sage, London.
- 11- Hasseldine, J., Salama, A.A., and Toms, J.S., (2005), "**Quantity versus quality: the impact of environmental disclosure on the reputations of UK Plcs**", The British Accounting Review 37: pp. 231-248.
- 12- Healy, P., & Palepu, N., (1993), "**The effect of firm's financial disclosure strategies on stock prices**", Accounting Horizons 7(1):pp. 1-11.
- 13- Jenkins, H. & Yakovleva, N., (2006), "**Corporate Social Responsibility in the Mining Industry: Exploring Trends in Social and Environmental Disclosure**", Journal of Cleaner Production 14(3-4): pp. 271–284.
- 14- Joshi, Prem. Lal, Suwaidan. Mishiel, Said & Kumar, Rajesh,(2011), "**Determinants of Environmental Disclosures by Indian Industrial Companies in Their Websites: Empirical Study**", Journal of Accounting and Finance, Inderscience Publications, Vol. 3, No.2, pp. 109-130.
- 15- Lyon Thomas, P. & Shimshach Jay, P., (2011), "**Environmental Disclosure Evidence from Newsweeks Green Companies Ranking**", August. <http://www.erb.umich.edu>.
- 16- Neu, D., Warsame, H. & Pedwell, K., (1998), "**Managing Public Impressions: Environmental Disclosures in Annual Reports**", Accounting, Organizations and Society, 23(3), pp. 265-282.
- 17- Oyelere, P. B., Laswad, F. & Fisher, R., (2003), "**Determinants of Internet Financial Reporting by New Zealand Companies**", Journal of International Financial Management and Accounting, Vol. 14, No. 1, pp. 26-63.
- 18- Pernick, R. & Wilder, C.,(2007), "**The Clean Tech**", Revolution, Harper Collins, E-books, pp.1-2.
- 19- Poincelot E., (1997), "**Asymmetric Information and Financial Choices: A Critical Note**", review Fineco (QUEBEC), vol.7, No. 1-2, p.83-93, , www.fsa.ulaval.ca/fineco, ISSN 1183-3920.
- 20- Sengupta, P. (1998). "**Corporate Disclosure Quality and Cost of Debt**", The Accounting Review, 73 (4):pp. 459-474.
- 21- Solomon, A., & Lewies, L., (2002), "**Incentives and Disincentives for Corporate Environmental Disclosure**", Business Strategy and the Environment, 11, p. 154-169.
- 22- Stanwick , Peter & Sarah, Stanwick, (2006), "**Corporate Environmental Disclosures: A Longitudinal Study of Japanese Firms**", Journal of American Academy of Business, Cambridge , vol. 9, No.1, pp. 1- 7.
- 23- Watson, A., Shrives, P., and Marston, C., (2002), "**Voluntary Disclosure of Accounting Ratios in the UK**", The British Accounting Review 34: pp. 289-313.
- 24- Watts, R. L.,(1977), "**Corporate Financial Statements, A Product of the Market and Political Processes**", Australian Journal of Management, 2, pp. 53–75.
- 25- Yeo, G. H. & Ziebart, D.A., (1995), "**An Empirical Test of the Signaling Effect of Management's Earnings Forecast: A decomposition of the Earnings Surprise and Forecast Surprise Effects**", Journal of Accounting, Auditing and Finance 10(4): pp.787-802.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- 1- <http://www.almaany.com/ar/dict/ar>
- 2- <http://www.rafed.net>
- 3- <http://www.tamanghasset.net>